الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.18

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **18**

الاثنين، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس . . . . . (ليتوانيا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

البنود من 90 إلى 106 من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة مواضيعية بشأن مسائل محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، أود أن أبلغ الوفود بأن لدينا قائمة طويلة من المتكلمين في المناقشات المواضيعية الأربع المتبقية، بما في ذلك في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية". لدينا الآن ما مجموعه 205 متكلمين.

وفي حين أن اللجنة كانت حريصة على احترام المدة الزمنية المحددة للإدلاء بالبيانات، وأنا أقدر حقا جهود جميع الأعضاء، فإن العدد الكبير من البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد هذا العام يعني أن عدد أقل من البيانات سيتم الاستماع إليها في كل جلسة في اللجنة. ولا يساعد في ذلك أن اللجنة ستبدأ مرحلة العمل يوم الجمعة 27 أكتوبر/تشرين الأول. في الواقع، هذا يعني أننا بحاجة إلى الاستماع إلى 205 متكلم على مدار الأيام الأربعة المقبلة.

وسننظر، كمكتب، في جميع الخيارات لضمان الوفاء بالموعد النهائي لمرحلة العمل. ويشمل ذلك ربما تقليل وقت التكلم للمشاركين في الجلسة، وتقليل وقت التكلم للممثلين هذا الأسبوع، بل وحتى عقد جلسات إضافية إذا كانت قاعة المؤتمرات الكبيرة وخدمات الترجمة الفورية متاحة. كما أنني أعول على الممثلين في تقاسم العبء من خلال النظر في مقدار الوقت المخصص للبيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد. سأعتمد بشكل كامل على دعم الأعضاء. سنتوصل إلى بعض المقترحات الملموسة في جلسة بعد ظهر اليوم أو ربما غدًا.

وستستمع اللجنة أولاً، وفقاً لبرنامج عملها، إلى إحاطة يقدمها رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. وسأحثه على الالتزام بالوقت المحدد.

بعد ذلك، ستتحول اللجنة إلى نمط غير رسمي لإتاحة الفرصة أمام الوفود لطرح الأسئلة. وبعد ذلك مباشرة، ستستأنف الجلسة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

العامة الرسمية للسماح للجنة بمواصلة مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية".

وستستمع اللجنة الآن إلى إحاطة يقدمها رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية.

السيد فون فيتكي (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم إحاطة للجنة بصفتي رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، المنشأ عملا بالقرار 233/76.

بعد أن كانت الذخيرة التقليدية تُعتبر أمرا مهملا في مجال الحد من الأسلحة، فقد غدت محور المداولات المكرسة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية على مدى العامين الماضيين. وقد تُوجت المناقشات التي جرت طوال أربع دورات موضوعية من العمل في جنيف ونيويورك، والتي استكملت بسلسلة من المشاورات غير الرسمية المكثفة فيما بين الدورات، باعتماد التقرير النهائي (انظر A/78/111)، دون تصويت، في 9 حزيران/يونيه. واتفق الفريق العامل على أن يوصي الجمعية العامة بأن تعتمد في دورتها الثامنة والسبعين الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، الوارد في مرفق تقريره النهائي.

وبعد أكثر من ثلاثة عقود من المداولات المتقطعة بشأن مسألة إدارة الذخيرة التقليدية، فإن هذه النتيجة الناجحة للفريق العامل المفتوح باب العضوية تعد في نظري إنجازاً هائلاً في جهودنا الجماعية للحد من المخاطر والتكاليف البشرية للاتجار غير المشروع بالذخيرة التقليدية وتحويل وجهتها بشكل غير مشروع، فضلا عن منع الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر والتخفيف من حدتها. وأشيد بجميع الوفود على تفانيها وتعاونها الرائع والروح الحقيقية لتعددية الأطراف والتوافق، فضلا عن مرونتها، وهي أمور جميعها سادت طوال مداولاتنا، مما سمح لنا بالوصول إلى هذا الإنجاز الرائع بدون تصويت. وينبغي أن يذكرنا ذلك بأنه حتى في ظل بيئة سياسية مليئة بالتحديات، فإن التقدم والتوافق وحسن النية والتعاون المتعدد الأطراف ممكن عندما تتوفر الإرادة السياسية للنجاح.

وفي الوقت نفسه، ما كان لتلك النتيجة التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن تتحقق لولا العمل المميز والمتفاني الذي قامت به نائبتي، السفيرة ماريتسا تشان بالبيردي، ممثلة كوستاريكا، بشأن الجوانب الرئيسية للإطار وفريقي المتميز التابع للرئيس، الذي زودني والفريق العامل بالخبرة السليمة والمشورة الممتازة. أود أن أشكرهم من أعماق قلبي على عملهم الشاق الدؤوب. لقد كان من دواعي سروري العمل معهم ومع جميع الوفود.

وعلينا أيضا أن نشكر مَن أوجدوا الزخم ومهدوا الطريق لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية. استنادًا إلى أعمال أفرقة الخبراء السابقة، ولا سيما الملاحظات والتوصيات المهمة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية 2020-2021، اتبع الفريق العامل المفتوح باب العضوية نهجًا شاملاً إزاء مسألة الذخيرة التقليدية. ويشمل نطاق الإطار العالمي جميع أنواع الذخيرة التقليدية، من العيار الصغير إلى أكبر عيار فيها، ويعتمد نهج إدارة طوال دورة الحياة بشأن سلامة الذخيرة وأمنها. وهو يوفر وسيلة للتصدي بصورة شاملة للمخاطر المزدوجة المرتبطة بالذخيرة التقليدية في كل مرحلة من مراحل دورة حياتها.

ويتألف الإطار العالمي من خمسة فروع ومرفق – فرع الديباجة، وفرع عن المبادئ التوجيهية، وفرع بعنوان "إطارنا التعاوني"، وفرع عن التعاون والمساعدة الدوليين، وأخيراً فرع المتابعة والمراجعة، بالإضافة إلى مرفق يتضمن الأسس النظرية. تحت عنوان "إطارنا التعاوني"، حددت الدول الأعضاء 15 هدفاً و 85 تدبيرا ذا صلة تغطي طائفة من الجوانب لتعزيز سلامة وأمن واستدامة إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. ويشمل ذلك، في جملة أمور، تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية ذات الصلة وتعزيزها، واعتماد نُهُج قائمة على الاحتياجات في مجال التعاون والمساعدة الدوليين، ودعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية، وإعطاء الأولوية لاستدامة القدرات الوطنية.

ويحدد الإطار العالمي أيضاً عدداً من تدابير السلامة والأمن الهامة على المستوى التقني لمنع تحويل مسار الذخيرة والانفجارات

العرضية في مواقع الذخائر والتخفيف من آثارها. تشمل الأهداف المتعلقة بالسلامة التدابير المتعلقة بمراقبة الذخيرة، وإدارة المخزون، وعمليات الحد من المخاطر، والحد من الترخيص بتخزين المتفجرات.

وتتضمن الأهداف المتصلة بالأمن تدابير تتعلق بتقليل مخاطر تحويل الوجهة والتخفيف من حدتها، واستخدام وثائق المستخدم النهائي، ووسم الذخيرة وتعقبها، وجمع بيانات تحويل الوجهة والتحقيق فيها، وإدارة الذخيرة المصادرة والمستردة، وتبادل المعلومات بشأن تحويل وجهتها، من بين أمور أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم الدول الأعضاء بتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وفعالة في إدارة الذخيرة التقليدية طوال فترة حياتها، وتشجيع التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين مع أصحاب المصلحة المعنيين.

وفي هذا السياق، أود أن أبرز الإسهامات الهامة التي قدمتها المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وقد كانت خبراتهم وتجاربهم في مجال إدارة الذخيرة التقليدية ذات أهمية محورية لعمل الفريق، وستكون مساهماتهم حاسمة بنفس القدر في تنفيذ الإطار العالمي المقبل.

ويراعي الإطار العالمي نهجاً مبتكراً من مستويين يعترف بالتنوع في الظروف الوطنية والإقليمية. يحدد كل هدف من الأهداف الـ 15 ما يلي: أولاً، عدد من التدابير التمكينية المشتركة التي تلتزم بها كافة الدول؛ وثانياً، عدد من التدابير التمكينية الإضافية الممكنة التي يمكن أن تسهم في تحقيق كل هدف في سياقات وطنية أو دون إقليمية أو إقليمية محددة.

ويعترف الإطار العالمي أيضاً بالدور المحوري للتعاون والمساعدة الدوليين. تلتزم الدول بالتعاون والتنسيق فيما بينها وإقامة الشراكات وتعزيزها، بما في ذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية المعنية، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص، بما في ذلك قطاع الصناعة.

كما يشجع الإطار العالمي تبادل الخبرات والدروس المستفادة، ويسلم بضرورة التماس المساعدة وتقديمها – بما في ذلك نقل التكنولوجيا؛ والمساعدة التقنية والمادية والمالية والقانونية؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ والخبرة الفنية لبناء القدرات وإدارة المعارف – مع الحفاظ على الملكية الوطنية القوية.

ويتضمن الإطار العالمي عددا من الولايات للأمانة العامة تتعلق، على وجه الخصوص، بالتعاون والمساعدة الدوليين. ويشمل ذلك إنشاء آلية عالمية لتقديم المساعدة؛ والاحتفاظ بقائمة من الخبراء في مجال إدارة الذخيرة؛ ومواصلة تطوير المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة للتصدي للمخاطر الأمنية طوال دورة حياة الذخيرة، بالإضافة إلى التركيز السائد حاليا على السلامة؛ وجمع المعلومات عن المبادرات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية؛ وإنشاء برنامج دائم مخصص للتدريب بمِنَح الزمالات بشأن إدارة الذخيرة التقليدية.

ولكفالة التنفيذ الفعال للإطار العالمي، فإنه يضع عملية متابعة واستعراض مخصصة ولكن مُبسطة. وهي تتألف من اجتماع تحضيري للدول في عام 2025؛ وتقديم لمحات عامة أولية طوعية عن تنفيذها على المستوى الوطني في عام 2026، تليها لاحقا تقارير وتحديثات وطنية طوعية؛ واجتماع للدول في عام 2027 لاستعراض تنفيذ الإطار العالمي، الذي سيحدد مواعيد عقد اجتماعات لاحقة للدول، وكذلك اجتماعات الخبراء التقنيين الحكوميين.

أخيراً، يحتوي الإطار العالمي على مرفق يتضمن الأسس المنطقية التي تقوم عليها الأهداف الـ 15، ويصف أهميتها ويربطها بالتدابير الانفرادية، مما يساعد في فهم الإطار العالمي.

ويشكل الإطار العالمي خطوة جماعية إلى الأمام في ترسيخ إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها كمسألة ذات اهتمامات واستجابات قائمة بذاتها تتطلب اهتماماً مكرساً ومستمراً من المجتمع الدولي. وهو يسد الفجوة في وجود صك تنظيمي مخصص بشأن الذخيرة التقليدية على المستوى الدولي. والغرض منه أن يكون جزءا من إطار شامل لدعم الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة للذخيرة طوال دورة حياتها على الصعد الوطني، ودون الإقليمي، والإقليمي، والعالمي.

ولذلك، يمكن لهذه الالتزامات العالمية أن تتيح للمناطق الإقليمية ودون الإقليمية، القيام طوعاً بتحويل الالتزامات والتدابير السياسية

العالمية إلى صكوك مُلزمة قانونًا أو التزامات مكيّفة تبعاً للسياق تحدّدها كل منطقة إقليمية أو دون إقليمية.

إن تنفيذ الإطار العالمي من شأنه أن يسهم إسهاما أساسيا في مكافحة تحويل وجهة الذخيرة التقليدية، الذي لا يزال يحرض على العنف المسلح والنزاعات وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم ويؤججه. وسيعزز أيضا الجهود الرامية إلى منع الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر، التي تسببت في أضرار ودمار وخيمين للمجتمعات المحلية والأرواح والبيئة. وبالنتائج الناجحة التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية، تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد قدمت مساهمة جماعية في الحد من التكاليف البشرية للأسلحة والذخائر، وإنقاذ الأرواح وتجنيب الأجيال القادمة المعاناة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أرحب بالدعم الصريح للإطار العالمي الذي أعربت عنه دول عديدة خلال المناقشة العامة للجنة الأولى، وأدعو جميع الوفود إلى تأييد اعتماد الجمعية العامة للإطار العالمي من خلال مشروع قرار اللجنة الأولى المعنون "إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها" (A/C.1/78/L.41). وقدمت ألمانيا وفرنسا مشروع القرار الذي يشارك في تقديمه حاليا 45 وفدا.

يجب علينا أن نتخذ معا وبشكل جماعي، وبروح التعاون التي أرساها الإطار العالمي والتي أبدتها الدول في صياغته، الخطوات اللازمة لتنفيذ التزاماتنا. فلنكفل بصورة جماعية ألا يكون وضع الإطار العالمي واعتماده هو الهدف النهائي، بل خطوة حاسمة نحو تحقيق أمن وسلامة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة.

أتمنى للرئيس ولجميع الوفود النجاح في مداولات اللجنة الأولى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فون ويتكي على إحاطته.

وتماشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطة التي استمعنا إليها للتو من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلّقت الجلسة الساعة 10/15، واستؤنفت الساعة 10/20.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية".

وستتمكن الوفود الراغبة في ممارسة حق الرد من أن تفعل ذلك حالما تستنفد اللجنة قائمة المتكلمين في المجموعة في نهاية اليوم.

وقبل أن أفتح باب المناقشة، أود أن أذكر الوفود بأن الوقت المحدد للبيانات خلال الجزء المواضيعي هو خمس دقائق عند التكلم بصفة وطنية وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود.

السيد كارتزمارز (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك باسم ألبانيا وأوكرانيا وآيسلندا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وسان مارينو ومقدونيا الشمالية وموناكو.

فيما يتعلق بالأزمة في منطقة الشرق الأوسط، اسمحوا لي في البداية أن أؤكد على أن موقف الاتحاد الأوروبي، كما حدده قادته، معروف جيدًا. في هذا الوقت، نعرب مع تعاطفنا مع جميع الضحايا الأبرياء – الإسرائيليين والفلسطينيين والمواطنين من العديد من البلدان الأخرى.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددًا التزامه الراسخ بالمقتضيات الإنسانية التي تؤكد على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسلحة التقليدية. ومع ذلك، فإن هذا الهيكل يتعرض لضغوط غير مسبوقة بسبب النزاعات المسلحة المستمرة، ولا سيما الحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا على أوكرانيا. إن تلك الحرب ليست فقط انتهاكا سافرا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، بل هي أيضًا كارثة إنسانية لأوكرانيا وشعبها، تسبب بها الاتحاد الروسي مع عدم احترام صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وبدعم من حملة التضليل الإعلامي الروسية الضخمة.

يؤيد الاتحاد الأوروبي بفاعلية عمل المحكمة الجنائية الدولية والتدابير الرامية إلى ضمان المساءلة عن جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، في جملة أمور. إذ لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على تلك الجرائم.

ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها جزء أساسي لا يتجزأ من القانون الدولي الإنساني، ويشجع بقوة جميع الدول على الانضمام إلى تلك الصكوك الهامة دون مزيد من التأخير.

كما أننا نشجع على المزيد من الحوار والتعاون الدولي لمعالجة الفرص والتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، وتبادل أفضل الممارسات وبناء فهم مشترك للآثار القانونية والأخلاقية المترتبة على ذلك.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ومساهمته الكبيرة على مدى السنوات الماضية. من المهم أن يواصل فريق الخبراء الحكوميين جهوده استنادًا إلى ولاية قوية. إن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي المنتدى المناسب، ونتوقع منها تحقيق نتائج. يجب أن تعكس الوثيقة النهائية ضرورة الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية ذات الصلة. ويجب أن يمارس البشر السيطرة على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وأن يظلوا خاضعين للمساءلة عن القرارات المتعلقة باستخدام القوة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي ما يسمى بالنهج ذي المستويين حيال هذه المنظومات وسيظل ملتزمًا بتعزيز ولاية فريق الخبراء الحكوميين في ذلك الصدد.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء استمرار الأثر العالمي الشديد للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع واستخدامها العشوائي وآثارها، ولا سيما في الأعمال الإرهابية واستخدامها من قبل جهات من غير الدول. وعلاوة على ذلك، يسلط الاتحاد الأوروبي الضوء على الأثر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي للاستخدام العشوائي وغير المتناسب للألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وهي أسلحة مشروعة، ولكن يجب على الأطراف كفالة استخدامها وفقاً للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين. ونرحب باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الذي قادته أيرلندا وأيدته حتى الآن 83 دولة. ويهدف الإعلان إلى الحد من الأضرار وتعزيز حماية المدنيين. ونرحب بفرصة مواصلة ذلك الجهد في مؤتمر المتابعة الدولي الأول لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي الذي سيعقد في أوسلو العام المقبل.

ويقف الاتحاد الأوروبي متحداً في دعمه لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وفي حين أن الاتفاقية قصة نجاح للدبلوماسية المتعددة الأطراف، حيث تضم 164 دولة طرفاً، إلا أننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار استخدام تلك الأسلحة، بما في ذلك في أوكرانيا. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتخزينها والاتجار بها ونقلها، ويدين بشدة استخدامها في أي مكان وزمان ومن قبل أي جهة فاعلة، سواء كانت دولاً أو جهات من غير الدول. وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير ونشجع جميع الأطراف على تسريع وتيرة التقدم نحو إيجاد عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام 2025.

وللاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باع طويل في دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك خطة عمل أوسلو التي تستفيد منها البلدان والمناطق المتضررة بشدة من الألغام. وبلغت مساعدات الاتحاد الأوروبي في عام 2022 ما قيمته 90 مليون يورو لـ 20 بلدا. وهناك أموال إضافية تصل إلى 25 مليون يورو ستدعم أوكرانيا في إزالة الألغام من الأراضي المحررة من الاحتلال الروسي. ونأمل أن يؤدي دعمنا المستمر إلى تشجيع انضمام جميع الدول التي تتلقى هذا الدعم إلى اتفاقية أوتاوا.

كما يؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جديد دعمهم القوي لمعاهدة تجارة الأسلحة. وندعو جميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة أو تنضم إليها بعد إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير وندعو أطرافها إلى الامتثال لالتزاماتها، بما في ذلك تقديم التقارير. ونرحب بالنتائج الناجحة للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة

تجارة الأسلحة. وبالنظر إلى الانتهاكات الروسية الصارخة العديدة لاتفاقيات جنيف، نود أن نبرز أن عمليات نقل الأسلحة إلى روسيا غير مسموح بها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة. ويفرض الاتحاد الأوروبي حظراً على توريد الأسلحة إلى روسيا بعد ضمها غير القانوني لشبه جزيرة القرم في عام 2014. وعلى العكس من ذلك، فإن نقل الأسلحة التقليدية إلى أوكرانيا إجراء مشروع لدعم ذلك البلد في ممارسة حقه الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة ضد العدوان الروسي.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بمنع وكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في جميع أنحاء العالم. ونرى أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه فرصة لمواصلة نجاح الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولا تزال الإدارة غير الفعالة للذخيرة التقليدية تشكل مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي. ولذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بالإطار العالمي والوثيقة الختامية (انظر A/78/111) المنبثقة عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، ويولي أهمية كبيرة لإطلاق عملية متابعة تركز على تحديات التنفيذ وتبادل الممارسات الجيدة والتعاون والمساعدة الدوليين.

وينوه الاتحاد الأوروبي بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية باعتباره أداة مركزية للأمم المتحدة لبناء الشفافية والثقة وتعزيز الحوار بشأن المسائل العسكرية. ونشجع جميع الدول على تقديم تقاريرها إلى السجل في الوقت المناسب وبطريقة كاملة وشفافة. كما نؤيد الأهداف الإنسانية لاتفاقية الذخائر العنقودية. ويساورنا قلق بالغ إزاء الأثر على السكان المدنيين الناتج عن الاستخدام العشوائي للذخائر العنقودية، بما في ذلك في أوكرانيا وسورية واليمن وليبيا ونزاع ناغورنو كاراباخ. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن هذا الاستخدام والامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني.

ستُقدم النسخة الكاملة من هذا البيان المختصر إلى أمانة اللجنة الأولى.

السيد دوغلاس (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ويسر الجماعة الكاريبية أن تشارك في مناقشة اللجنة الأولى اليوم بشأن الأسلحة التقليدية.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (A/C.1/78/PV.17).

تظل مكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المرتبطة بها أولوية عليا بالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. فنحن نواجه تحديات يوميا بسبب آثاره المدمرة. ويتجلى ذلك في أن غالبية جرائم القتل في المنطقة تُرتكب باستخدام أسلحة نارية غير قانونية. والحقيقة المؤسفة هي أن تلك الأسلحة لا تُصنع في المنطقة أو تُصدّر منها، كما أنها لا تُستورد بكميات كبيرة. فالتكنولوجيات الجديدة واتجاهات الانتشار، بما في ذلك المسدسات غير المسجلة والأسلحة النارية ولوازمها المصنعة بالطباعة الثلاثية الأبعاد وأجهزة التحويل، تزيد من حدة الحالة وتثبط الجهود الرامية إلى تعقب الأسلحة التقليدية ومراقبتها. كما يساهم استخدام جميع وسائل النقل وأساليب الإخفاء وتقنيات التهريب في عمليات النقل غير المشروع لتلك الأسلحة.

قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش في الموجز السياساتي 9 الصادر في تموز/يوليه 2023 حول خطة جديدة للسلام،

> ”تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في معظم حالات الوفاة الناجمة عن العنف في العالم، سواء في سياقات النزاع أو في غير سياقات النزاع“. (A/77/CRP.1/Add.8، الفقرة 66)

وأشار كذلك إلى خطة نزع السلاح، التي تعترف بأن

”انتشار [هذه الأسلحة] وتحويل وجهتها وإساءة استخدامها عامل يقوض سيادة القانون، ويعوق منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ويفسح المجال لارتكاب أعمال إجرامية [...]، ويؤدي إلى التشريد والهجرة، ويعوق التنمية“ (المرجع نفسه، الفقرة 66).

ومن خلال خريطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية، تعمل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بنشاط من أجل تعزيز السلام والاستقرار ولضمان أن تكون المنطقة أكثر أماناً. وتركز أهداف خريطة الطريق التي نسعى إلى تحقيقها على تحسين الأطر التنظيمية والحد من التدفق غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة وتعزيز القدرة على إنفاذ القانون والحد بشكل منهجي من خطر تحويل وجهة نقل الأسلحة النارية والذخيرة. وفي هذا الصدد، نغتنم هذه الفرصة لنعترف بالدور الحاسم للشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية ومجموعات الدعوة في مساعدتنا على تحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة والفريق الاستشاري المعني بالألغام.

ومن الأدلة الأخيرة على هذه الشراكات صدور أول دراسة إقليمية عن الأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل عن الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، بالتعاون مع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة. وستساعد الدراسة على سد الثغرات الحرجة في المعلومات المحيطة بالجرائم المتصلة بالأسلحة النارية من خلال تقديم صورة إقليمية مفصلة عن حيازات الأسلحة النارية والاتجار بها والاستخدام الإجرامي للذخيرة والتهديدات الناشئة المتصلة بالأسلحة النارية والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية للعنف المسلح. كما تؤكد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من جديد التزامها بالوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية الرئيسية التي تعالج الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها، وهي معاهدة تجارة الأسلحة؛ وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ وصكها الدولي للتعقب؛ وبروتوكول الأسلحة النارية، نظراً للأهمية البالغة لتلك الصكوك في الحد من العنف المسلح. ونود أن نسلط الضوء على أن التنفيذ الفعال والناجح لتلك الصكوك لا يمكن تحقيقه دون التزام وعمل عالميين.

وفي هذا الصدد، تتطلع الجماعة الكاريبية إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في عام 2024، والذي سيتيح فرصة لتعزيز تنفيذ البرنامج. وترحب الجماعة الكاريبية أيضاً باعتماد الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها في حزيران/يونيه 2023 (انظر A/78/111)، الذي يهدف إلى معالجة الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

إن تمكين المرأة في عمليات صنع القرار المتعلقة بمبادرات تحديد الأسلحة لا يعزز المساواة بين الجنسين فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى نتائج أكثر شمولاً وفعالية واستدامة. ونؤكد اليوم أهمية تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في الجهود المبذولة للحد من الاستخدام والنقل غير المشروعين للذخيرة. وينبغي إشراك المرأة بنشاط في جميع مراحل الجهود الرامية إلى التصدي لانتشار الأسلحة التقليدية وإساءة استخدامها، بما في ذلك المنع، ونزع السلاح، والرقابة، والتنظيم. إن وجهات نظرها وخبراتها ورؤاها المتنوعة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في صياغة السياسات والاستراتيجيات التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى حلول أكثر شمولاً واستدامة. علاوة على ذلك، فإن مشاركة المرأة في تلك الجهود أمر بالغ الأهمية لضمان الاعتراف بحقوقها وحماية هذه الحقوق، سواء كضحية أو كعامل من عوامل التغيير. وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالعنف المسلح، وتمكينهن أمر ضروري لتهيئة بيئات آمنة ومأمونة، والحد من العنف الجنساني وتعزيز السلام المستدام.

وفي الختام، دعونا نتذكر جميعًا أن قوة التزامنا بالتغيير الإيجابي اليوم تحدد السلام في عالمنا غدًا. فمن أجل الأجيال القادمة، دعونا نسعى جاهدين من أجل عالم يسوده السلام.

السيد لاغاردين (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.17).

ولا تزال الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هي الأسلحة المفضلة في زعزعة استقرار المجتمعات المحلية من خلال تأجيج النزاع والجريمة، وغالباً ما تكون لها آثار كارثية على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما كاملا بالاتفاقيات الإنسانية لنزع السلاح التي هي دولة طرف فيها، مثل اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وتدعم بنشاط تنفيذها الكامل.

وفيما يتعلق باتفاقية الذخائر العنقودية، أعلنت جنوب أفريقيا، خلال الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في جنيف، أنها قد انتهت من تدمير مخزونها من الذخائر العنقودية في 7 أيلول/سبتمبر، لتفي بذلك بالموعد النهائي لتدمير مخزونها المحدد بثمانية أعوام في 1 تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد شارك وفدنا بنشاط في مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياته. ويسعدنا أن تلك المفاوضات أسفرت عن اعتماد مجموعة شاملة وملموسة من الالتزامات السياسية (انظر A/78/111) كإطار عالمي جديد بشأن هذه المسألة. وتود جنوب أفريقيا أن تهنئ رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، السيد ألبريشت فون فيتكي، على اختتامه الناجح للعملية. وقداضطلعت جنوب أفريقيا بدور كميسر لأحد الأهداف الرئيسية المتعلقة بشفافية سلسلة الإمداد والحد من مخاطر تحويل المسار.

ونعتقد أن آلية متابعة الإطار العالمي، على النحو المتوخى في مشروع القرار بشأن إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة الحياة (A/C.1/78/L.41)، أمر ضروري في التنفيذ الفعال للإطار العالمي.

وشاركت جنوب أفريقيا في المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد مؤخراً. إن أحد الأهداف المعلنة للمعاهدة هو المساهمة في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتظل هذه الأهداف تتمثل في وضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم أو تحسين تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، فضلا عن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه ومنع تحويل مسارها. وفي ذلك الصدد، تشرفت جنوب أفريقيا، على مدى السنوات الثلاث الماضية، بتيسير المناقشات في الفريق العامل الفرعي المعني بالمادة 9 من معاهدة تجارة الأسلحة بشأن النقل العابر أو إعادة الشحن، والتي توجت بوضع دليل طوعي لتنفيذ تلك المادة. ونأمل أن يكون الدليل الطوعي ذا قيمة للدول الأطراف في تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.

وتتطلع جنوب أفريقيا إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن على ثقة من أنه سيتم إحراز تقدم جوهري لمواصلة النهوض بتنفيذه الكامل والفعال.

إن جنوب أفريقيا هي أحد المشاركين مع كولومبيا واليابان في صياغة مشروع القرار السنوي المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، الذي ستقدمه اليابان خلال هذه الدورة بوصفه الوثيقة A/C.1/78/L.40. ونشكر اليابان على دورها القيادي. إن المشاركين في صياغة مشروع القرار يعتبرونه خريطة طريق التنفيذ للعمل الموضوعي في المستقبل من أجل تعزيز أهداف برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي للتعقب.

وفي الختام، ينبغي أن نواصل جميعًا تعزيز أهداف تنفيذ جميع الاتفاقيات والاتفاقات السياسية التي تحظى بتوافق الآراء بشأن الأسلحة

التقليدية وتعزيز أهداف إضفاء الطابع العالمي عليها. وتتضمن جميع الصكوك وخطط العمل ذات الصلة التي ذكرناها التزامات، بعضها ملزم قانوناً، تتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين. ولكن بدون تحويل تلك الالتزامات إلى تقديم مساعدة ملموسة ومستدامة للدول التي تواجه العديد من التحديات الحقيقية في التنفيذ، ولا سيما البلدان النامية، سيظل تحقيق عالمية تلك الصكوك بشكل كامل أمراً بعيد المنال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على العمل الممتاز الذي يقوم به بصفته نائبا لرئيس هذه اللجنة.

السيد سيري (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وممثل كمبوديا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/78/PV.17).

تذكرنا النزاعات المسلحة المستمرة في جميع أنحاء العالم بالعواقب المدمرة لانتشار الأسلحة التقليدية واستخدامها بدون قيود. ولا يزال المدنيون يتحملون العبء الأكبر من تلك النزاعات، ومعاناتهم تذكير صارخ بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

وفيما يتعلق بالحالة المستمرة في غزة، تكرر إندونيسيا موقفها بأن الوقت قد حان لوضع حد للهجوم على المدنيين والمرافق المدنية مثل المستشفيات وأماكن العبادة، والتركيز على تقديم المساعدات الإنسانية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

لجميع الدول حقوق سيادية في اقتناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها ذات الصلة للدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية وصنعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها. ومع ذلك، فإننا ندرك أن التحديات الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية وغيرها من الأسلحة التقليدية لا تزال قائمة.

ولذلك، هناك ثلاث نقاط مهمة أود أن أسلط الضوء عليها.

أولا، ينبغي أن يكون تعزيز تنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها أولوية رئيسية. وترحب إندونيسيا باعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها (انظر A/78/111)، مع مرفقه بشأن الإطار العالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها، الذي يحدد التزاما سياسيا طوعيا بشأن إدارة فائض الذخيرة. ويعكس اعتماده بتوافق الآراء التزامنا الجماعي بمعالجة تلك المسألة. وتتطلع إندونيسيا أيضا إلى إنشاء برنامج زمالات جديد في ذلك المجال.

ومن ناحية أخرى، فإن التنفيذ الكامل والفعال والمتوازن لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب أمر بالغ الأهمية أيضا. ومن شأن وجود برنامج دائم مخصص للتدريب بمِنَح الزمالات حول هذا الموضوع بالذات أن يسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الأهداف ومعالجة أي ثغرات في التنفيذ. وتتطلع إندونيسيا إلى الإسهام في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وفي دورات لجنته التحضيرية.

ثانيا، ينبغي أيضا أن يكون التعاون الإقليمي القوي لكبح عمليات النقل غير المشروع للأسلحة في طليعة جهودنا. ومن الضروري تعزيز التدابير المتعلقة بمراقبة الحدود لبلوغ هذا الهدف. ومن شأن الاستثمار في بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية إلى البلدان المحتاجة في المنطقة أن يسهم بشكل كبير في تعزيز ذلك التعاون. وفي منطقتنا، اضطلع مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي لمكافحة الألغام بدور مهمً في تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب.

ثالثا، ينبغي ألا تستخدم أبدا الأسلحة التقليدية القادرة على إلحاق أضرار عشوائية. وترحب إندونيسيا بالجهود الشاملة والمتعددة الأطراف لمعالجة الأنواع الجديدة من الأسلحة التقليدية، مثل المناقشة الجارية بشأن صك ملزم قانونا بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية

التشغيل. ومن مسؤوليتنا ضمان أن يتقيد أي استخدام لتلك المنظومات بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. كما نود أن نعرب عن قلقنا إزاء الضرر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وعلاوة على ذلك، تدين إندونيسيا أيضاً استخدام الألغام المضادة للأفراد في النزاعات. ولذلك، يتعين علينا التأكد من أن قواتنا لحفظ السلام مجهزة تجهيزا جيدا بقدرات إزالة الألغام أثناء قيامها بمهامها.

إن التدفقات وعمليات النقل بشكل غير مشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة عابرة للحدود. ولذلك، فإن تعزيز التعاون الدولي وزيادة الشفافية سيكون مفيداً في معالجة مسألة الرقابة العالمية على الأسلحة التقليدية. ومن شأن التزام أكبر منا جميعا بمعالجة تلك المسألة أن يقربنا من السلام والازدهار.

السيد حجازي (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تؤكد مصر أن التصعيد الخطير الجاري في غزة يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك الوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار، وضمان الوصول بدون عوائق إلى المساعدات الإنسانية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ووقف الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في غزة، والتي أسفرت عن تكلفة بشرية جسيمة جراء استخدام الأسلحة، بما في ذلك سقوط الآلاف من الأرواح البريئة. ونعرب عن إدانتنا لهذه الهجمات. في هذا السياق، نسلط الضوء على الإجراء 7 من الموجز السياساتي للأمين العام بشأن الخطة الجديدة للسلام المعني بالحد من التكلفة البشرية للأسلحة والتوصية الواردة فيه لتعزيز حماية المدنيين في الأماكن المأهولة بالسكان في مناطق النزاع.

وتؤيد مصر البيانات التي ألقيت بالنيابة عن مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.17) وتود أن تبدي الملاحظات التالية.

ما زلنا نؤيد تأييداً تاماً برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بوصفه صكاً أساسياً متعدد الأطراف يسهم في القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد قدمت مصر تقاريرها الوطنية بانتظام حول تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك لعام 2022. كما نؤكد على أهمية الصك الدولي للتعقب كأداة قيمة في هذا الصدد. ونتطلع إلى عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل في عام 2024 لزيادة توضيح المسائل المتعلقة بتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى متلقين غير مأذون لهم وتنفيذ الاستنتاجات التوافقية للاجتماع الثامن للدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة.

علاوة على ذلك، ومع إقرار مصر بحق الدول المشروع في إدارة ذخائرها التقليدية بما يتماشى مع احتياجاتها الدفاعية والأمنية، فإنها تذكر باعتماد التقرير النهائي (انظر A/78/111) دون تصويت للفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، المنشأ عملاً بالقرار 233/76، على أن يُنفذ بطريقة طوعية ومستقلة. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمناقشات المستقبلية للإطار، فإننا نشجع جميع الوفود على التركيز على تعزيز نقاط الاتفاق وتجنب إدراج مسائل غير توافقية أو خلافية للسماح بالتنفيذ الفعال للإطار، مع مراعاة طابعه الطوعي.

يواجه الشرق الأوسط وأفريقيا تهديدات خطيرة بسبب تزايد التدفقات غير المشروعة والنقل المتعمد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة بدعم مباشر من عدد قليل من الدول التي تلجأ إلى تسليح الإرهابيين كأداة في سياساتها الخارجية، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية والعديد من قرارات مجلس الأمن. وهي ظاهرة تتطلب اهتماماً فورياً من الأمم المتحدة واتخاذ المزيد من التدابير الملموسة من قبلها. بالإضافة إلى ذلك، جادل البعض بأن معاهدة تجارة الأسلحة ستكون الحل الذي من شأنه أن يوقف جميع التدفقات غير المشروعة للأسلحة التقليدية. في هذا الصدد، نكرر التأكيد على أن أوجه القصور المختلفة في معاهدة تجارة الأسلحة، ولا سيما افتقارها إلى تعريفات ومعايير واضحة، تقوض إلى حد كبير فعاليتها المحتملة وتجعل من

الممكن إساءة استخدامها كأداة للتلاعب بالتجارة المشروعة في الأسلحة التقليدية واحتكارها بطريقة مسيسة، مع تجاهل منع الإمداد المتعمد بالأسلحة لمتلقين غير مأذون لهم، مثل الإرهابيين والجماعات المسلحة غير الشرعية. ونكرر دعوتنا إلى الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لكفالة أن يتسق تنفيذها مع ميثاق الأمم المتحدة، دون أي انتهاك لحق الدول في تلبية احتياجاتها في ما يتعلق بالأمن القومي والدفاع عن النفس.

وتولي مصر أهمية كبيرة للمناقشات المتعلقة بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في ضوء المخاطر التي تشكلها على السلام والأمن الدوليين. ونشدد على الأهمية المحورية للمسؤولية الإنسانية عن هذه الأسلحة وعن الإذن بالأسلحة الفتاكة، بغض النظر عن نوع منظومات الأسلحة التي توفر القوة.

أخيراً، تظل مصر ملتزمة التزاماً كاملاً بالمشاركة في أي مسعى متوازن متعدد الأطراف يهدف إلى التصدي للتحديات والتهديدات المتعددة الناجمة عن الاتجار غير المشروع التقليدي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وستقدم النسخة الكاملة من بياننا إلى الأمانة العامة.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قيل إن العالم مفرط في التسلح ومقصر في تمويل السلام. ومن المعروف جيداً أن الأسلحة التقليدية لا تزال الوسائل الرئيسية للعنف المسلح والنزاع في جميع أنحاء العالم. وتُستخدم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على وجه الخصوص في ارتكاب نسبة كبيرة من جرائم القتل كل عام. وغالباً ما تكون متاحة بسهولة ورخيصة الثمن للشراء ويسهل التعامل معها، حتى بالنسبة للأطفال. وهي سهلة الإخفاء، ويسهل الاتجار بها، ومتينة بشكل استثنائي، وتلقي بظلال ثقيلة في العديد من مناطق العالم لفترة طويلة بعد انحسار النزاعات المسلحة. ومن المفارقات أن ميثاق الأمم المتحدة لا يحظر على أعضائها امتلاك الأسلحة التقليدية واستخدامها طالما كانت متوافقة مع القانون الدولي. لذلك ليس من الصعب إدراك سبب استخدام عبارتي "تحديد الأسلحة" أو "الحد من الأسلحة" أكثر من عبارة "نزع السلاح" عند الإشارة إلى الأسلحة التقليدية.

ومع ذلك، فقد سعينا إلى تخفيف حدة الحالة من خلال متابعة اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015، والتي تتضمن الغاية 16.4 المتعلقة بالحد بشكل كبير من التدفقات غير المشروعة للأسلحة بحلول عام 2030. في هذا الصدد، تود سري لانكا أن تؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى إقامة توازن بين الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس وضرورة منع إساءة استخدام الأسلحة التقليدية. ونود أيضاً أن نؤكد في هذه المرحلة على الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب الذي يوفر إطاراً لتعقب الأسلحة ويشكل أداة حيوية في تنفيذ برنامج العمل.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتداولها. ولا يزال تكديسها المفرط وانتشارها بلا ضوابط إلى العديد من المتلقين غير المصرح لهم في أجزاء مختلفة من العالم يؤججان النزاعات. ونرحب بتوافق الآراء الذي تحقق خلال الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة في تموز/يوليه 2022.

علاوة على ذلك، تقدر سري لانكا أي تدابير تهدف إلى تعزيز التنسيق مع جهات التنسيق الوطنية لتنفيذ برنامج العمل. ونؤكد أيضاً على ضرورة بناء القدرات الوطنية في مجال وسم الأسلحة وتحديد هويتها وتعقبها، الأمر الذي يمكن أن يساعد الهيئات الإقليمية والدولية على تعزيز التدابير الرامية إلى تحديد الاتجار عبر الحدود وتعزيز المبادرات المتضافرة لتنظيم التجارة الدولية وكفالة المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونوصي بتعزيز مراقبة الحدود، وتشجيع التعاون الدولي، وتنفيذ نظم فعالة للوسم والتعقب، واستهداف وتعطيل الشبكات المالية التي تدعم الاتجار غير المشروع، وتعزيز الأطر القانونية، وتجريم الاتجار غير المشروع بجزاءات صارمة. في ذلك السياق، تؤيد سري لانكا الاقتراح الداعي إلى إنشاء برنامج دائم مخصص للتدريب بمِنَح الزمالات بشأن الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خاصة للبلدان النامية، وتشجع على التنفيذ المبكر لهذا البرنامج.

وتسلم سري لانكا بالحاجة إلى سد الثغرات العالمية في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، والتأكيد على الحفاظ على الرقابة الفعالة وكذلك تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة وبناء القدرات للدول لتمكينها من اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمواجهة التحديات التي تشكلها الأسلحة التقليدية طوال دورة حياتها. وننوه بالمداولات الناجحة التي جرت في الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، وتوصيته للجمعية العامة باعتماد مجموعة من الالتزامات السياسية الطوعية كإطار عالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها (انظر A/78/111).

لقد أصبحت سري لانكا دولة طرفاً في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في عام 2004. وندرك المنصة الفريدة التي توفرها للتداول والتفاوض.

فنلتزم بالاستخدام المسؤول للأسلحة التقليدية والاتجار بها وتنظيمها. وإننا، من خلال القيام بذلك، لا نحافظ على أمننا الجماعي فحسب، بل نحترم أيضاً التزامنا المشترك بالسلام والكرامة الإنسانية والتعاون الدولي، بشكل متضافر، بوصفنا المجتمع الدولي.

السيدة ليو (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل كمبوديا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.17).

وأود أن أضيف ثلاث نقاط بصفتي الوطنية.

أولاً، تدرك سنغافورة أن توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وانتشارها غير المشروع على نطاق واسع قد أدى إلى تفاقم النزاعات المسلحة والعنف المميت في جميع أنحاء العالم. لذلك نؤكد من جديد التزامنا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لكبح إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها والتجارة فيها بصورة غير مشروعة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل في عام 2024 وندعم الجهود المبذولة بغية التغلب على التحديات التي تواجه تفعيل الصك الدولي للتعقب، مع مراعاة الآثار المحتملة لظهور تكنولوجيات جديدة.

ونشيد بالفريق العامل المفتوح العضوية المعني المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها على نجاحه في اعتماد إطار عالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها على نحو مأمون وآمن ومستدام (انظر A/78/111). وقد سرت سنغافورة بإسهامها في تحقيق ذلك عن طريق عقد سلسلة من الحوارات غير الرسمية مع البرازيل وجامايكا وسويسرا وغانا بشأن التعاون والمساعدة الدوليين في مجال إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. ونتطلع إلى تنفيذ الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

ثانيا، تشاطر سنغافورة المجتمع الدولي قلقه إزاء الأثر الإنساني الذي يمكن أن يخلفه الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية على المدنيين الأبرياء، كما تؤكد من جديد التزامها الكامل باستخدام الأسلحة التقليدية على نحو مسؤول. وتماشيا مع ذلك، أودعت سنغافورة صك انضمامها إلى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في أيلول/سبتمبر، وتتطلع إلى أن تصبح رسميا طرفا متعاقدا ساميا في أوائل عام 2024.

وتؤيد سنغافورة المبادرات المناهضة للاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، وقد دأبت على التصويت مؤيدة للقرارات ذات الصلة بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. وما فتئت سنغافورة ثابتة في التزامها

بوقفها الاختياري لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية إلى أجل غير مسمى.

ثالثا، تلتزم سنغافورة بتعزيز الشفافية ووضع معايير دولية مشتركة في مجال تجارة الأسلحة التقليدية. وقد قدمنا بانتظام تقارير وطنية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية منذ عام 1993، كما شاركنا بفعالية في فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في عامي 2019 و 2022. وتشجع سنغافورة بقوة على تنفيذ التوصيات الصادرة عن فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022 لكفالة استمرار حفاظ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية على جدواه بوصفه أداة هامة للشفافية وبناء الثقة.

وتتبع سنغافورة، بصفتها واحدا من أكثر مراكز العبور والشحن العابر ازدحاما في العالم، نهجا صارما للحد من التدفق غير المشروع للأسلحة من خلال نظام قوي للرقابة على الصادرات، وهو نظام تستعرضه سنغافورة بانتظام لكفالة امتثالها الدائم لالتزاماتها الدولية بشأن عمليات نقل الأسلحة.

ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع الدول بالتزاماتها بالقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستخدامها العشوائي. وفي الوقت نفسه، يجب موازنة ذلك مع الحق السيادي للدول في اقتناء الأسلحة لأغراض الدفاع المشروع عن الذات وإنفاذ القانون بشكل مسؤول. وتؤكد سنغافورة من جديد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل الحد من التحويل غير المأذون به لمسار الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها واستخدامها العشوائي بغية صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة رييس (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/78/PV.17).

لا تزال الأسلحة التقليدية وانتشارها يشكّلان خطرا على شعوبنا. وقد تسبب استخدامها في أضرار جسيمة ومعاناة لا مبرر لها للعديد من الضحايا. وإزاء تلك الخلفية، تؤكد الفلبين التزامها بنزع الأسلحة التقليدية، كما هو راسخ في نبذنا الدستوري لتوظيف الحرب أداة للسياسة والتزامنا الصارم بالقانون الدولي الإنساني وإنفاذه. إن نظرة الفلبين لنزع السلاح في الفلبين لا تنبع عن مقتضيات استراتيجية أو أمنية فحسب، بل إنها مدفوعة بالواجب الإنساني.

إننا ملتزمون بتعزيز الأمن الوطني من خلال التصدي لآفة الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وبالمثل، نسعى إلى اتخاذ إجراءات تدعم إيلاء أهمية مركزية للضحايا وضرورة قيام الدول المتضررة ببناء قدرات وطنية مستقلة. ومما يشهد بشكل ملموس على موقف الفلبين أنها صادقت في العام الماضي على البروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ومعاهدة تجارة الأسلحة. وهذا يجعلنا أحد البلدان القليلة جدا الأطراف في جميع الاتفاقيات الإنسانية لنزع السلاح. ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذونا في الانضمام إلى كافة تلك الاتفاقيات.

واتساقا مع تعزيزنا للمعايير الإنسانية المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات، فإننا ندين استخدام أي جهة فاعلة للألغام الأرضية والذخائر العنقودية والأسلحة المحرقة تحت أي ظرف من الظروف. وتثبت تجربة جنوب شرق آسيا أن الذخائر العنقودية تلحق إصابات مفرطة كما أن مخلفاتها قد شكّلت تهديدا خطيرا للشعوب والمجتمعات المحلية على مدى عقود من الزمن، مما يعرقل التنمية. ولا يمكن لشيء أن يبرر استخدام الذخائر العنقودية أبدا. ولذلك تدعو الفلبين جميع الدول إلى الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية وتدعم جميع الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على تلك الاتفاقية.

وترحب الفلبين بالاختتام الناجح لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، بالتوصية بإنشاء إطار عالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها (انظر A/78/111). فتحويل وجهة الذخيرة إلى مستخدمين غير مصرح لهم لا يؤجج النزاعات في الفلبين فحسب بل على نطاق

عالمي. ولذلك نرحب بمشروع القرار A/C.1/78/L.41 بشأن اعتماد ذلك الإطار العالمي.

وتتطلع الفلبين إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب كذلك بقرار إنشاء برنامج زمالة مكرس للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتواصل الفلبين الدعوة إلى اتخاذ إجراءات تعاونية لمواجهة التهديد الذي تشكّله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا سيما من جانب الجهات المسلحة غير التابعة للدول. ونؤيد الجهود الرامية إلى تحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني في سياق الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ولذلك تتطلع الفلبين إلى انعقاد مؤتمر المتابعة الأول لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، في أوسلو العام المقبل، وهو ما يشكّل تجسيدا للالتزام الراسخ لأكثر من 80 دولة بالتأكيدات الواردة في الإعلان السياسي.

وتقر الفلبين بأن التكنولوجيات الناشئة عنصر موازنة يساعد البلدان في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن استخدامها في تطوير الأسلحة ونشرها يطرح تحديات، لا سيما في البعد الإنساني للحرب. ولذلك نكرر دعوة الرئيس فرديناند روموالديز ماركوس جونيور إلى وضع هياكل حوكمة لمنع تسليح التكنولوجيات الناشئة. وتؤيد الفلبين تعزيز الأطر القانونية والمعيارية الدولية، بغية زيادة تأثيرها الداعي للاعتدال على سلوك الدول التي لديها القدرة على استخدام التكنولوجيات الناشئة والمتقدمة في تطوير منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، علاوة على الإبقاء على التحكم البشري الفعال في تطويرها واستخدامها.

السيد نور الدين (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/78/PV.17).

تكتسي الجهود المتواصلة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أهمية حيوية، لا سيما في الأوقات التي تشهد فيها البيئة الأمنية العالمية تصاعدا في التوترات. وكما أشار الأمين العام في خطته لنزع السلاح، فإن عمليات التكديس الضخمة للأسلحة التقليدية مستمرة بلا هوادة، لا سيما في بعض المناطق المعرضة للنزاعات.

ولا يزال التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب يكتسي أهمية حاسمة. وفي ذلك الصدد، ترحب ماليزيا باعتماد التقرير الختامي للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في تموز/يوليه 2022، وتتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في حزيران/يونيه 2024. وبالرغم من أن برنامج العمل ليس ملزما قانونا، فإنه يوفر للمجتمع الدولي مبادئ توجيهية ومعايير مهمة في ذلك المجال.

وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بالاتفاق الذي توصل إليه الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، على تقديم توصية للجمعية العامة باعتماد إطار عالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها (انظر A/78/111). ونتطلع إلى اعتماد هذا الإطار العالمي وتنفيذه، وهو إطار عمل طوعي يتضمن التزامات سياسية ذات صلة.

وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا، بوصفها دولة موقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، أن المعاهدة ستعطي زخما إضافيا لتعزيز السياسات واللوائح الوطنية المتعلقة بالأسلحة التقليدية، مع الإقرار بالحق القانوني للدول في استخدام هذه الأسلحة بحكمة لأغراض الأمن والدفاع عن النفس وإجراء البحوث والتجارة. وتشارك ماليزيا في المؤتمر السنوي

للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة منذ عام 2015، بما في ذلك المؤتمر التاسع الذي عُقد مؤخرا في جنيف في آب/أغسطس. وعلاوة على ذلك، فإن ماليزيا لديها على الصعيد الوطني قوانين، من قبيل قانون التجارة الاستراتيجية وقانون الجمارك وقانون الأسلحة، تهدف، في جملة أمور، إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والنقل غير المسؤول للأسلحة. وهناك جهود جارية بهدف مواءمة الآليات والتشريعات الوطنية القائمة مع أحكام معاهدة تجارة الأسلحة.

كما يسر وفد بلدي أنه صادق في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 على الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. فتلك مسألة تتطلب عملا دوليا متضافرا.

في الختام، تؤكد ماليزيا من جديد التزامها بتحديد الأسلحة التقليدية وخفضها على نحو فعال للتخفيف من العواقب الإنسانية المترتبة عن استخدامها ولتعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد غانو (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بوركينا فاسو البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثلة جمهورية إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.17).

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تشعر بوركينا فاسو بقلق بالغ إزاء الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تؤجج النزاعات المسلحة والجريمة في عدة مناطق في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا، لا سيما منطقة الساحل. وانتشار الإرهاب، الذي يغذيه في المقام الأول الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وإنتاجها وحيازتها وتداولها بشكل غير مشروع، له عواقب وخيمة على الاستقرار والتنمية وحقوق الإنسان.

وبلدي متضرر بشكل مباشر من هذه الآفة. فالجماعات الإرهابية التي تنتشر في منطقة الساحل مزودة بأسلحة، تحصل على معظمها من المتجرين بها بشكل غير مشروع. وتشجع تلك الأسلحة على ممارسة العنف وتزيد من حدة التوترات القبلية وتعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بوركينا فاسو والبلدان المجاورة. وتتسبب الهجمات الإرهابية التي تقع في معظم أنحاء مالي والنيجر وبوركينا فاسو في معاناة إنسانية كبيرة بين السكان وتؤدي إلى أزمة إنسانية خطيرة لم يسبق لها مثيل. وتضم بوركينا فاسو اليوم أكثر من مليوني نازح داخليا وقد أُغلقت آلاف المدارس ولحق الدمار بالبنى التحتية للطرق وللقطاعين الإداري والإنتاجي. ولذلك، يدعم بلدي المبادرات الرامية إلى تحسين الشفافية والمساءلة والتعاون بين الدول من أجل مكافحة هذه الظاهرة بفعالية.

إننا نشهد تزايدا في استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تتسبب بشكل عشوائي في سقوط ضحايا من المدنيين والعسكريين. ونتيجة لذلك، يضطر السكان المسالمون إلى مغادرة قراهم ولا يعود بوسعهم الوصول إلى أراضيهم الزراعية. وإذا لم تتمكن هذه الفئات من الوصول إلى مخيمات النازحين داخليا، فإنها تهرع إلى المراكز الحضرية بحثا عن لقمة العيش من خلال التسول وممارسة الدعارة وما إلى ذلك. ويوضح ذلك الواقع المرير ضرورة نزع السلاح وأهمية مكافحة الاتجار بالأسلحة وكفالة احترام القواعد المنصوص عليها في معاهدة تجارة الأسلحة.

في الوقت نفسه، فإننا نصر على الحق في الدفاع عن النفس والحق في حيازة الأسلحة لهذا الغرض، على النحو المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تحقق جميع جهود نزع السلاح توازنا بين الحاجة المشروعة للدول للدفاع عن نفسها وهدف الحد من الأسلحة. ولذلك، تدعو بوركينا فاسو إلى فرض المزيد من الضوابط على التجارة القانونية في الأسلحة الخفيفة وإلى إمكانية تعقبها. وندعو الدول التي تنتج هذه الأسلحة وتصدرها إلى تعزيز آلياتها للتحقق من المتلقين النهائيين لها، كونها معرضة لخطر تحميلها المسؤولية عن الجرائم التي تُرتكب باستخدام أسلحتها. ويجب علينا أن نوقف تدفق الأسلحة إلى الجماعات الإجرامية والإرهابية.

وعلاوة على ذلك، يترتب على استخدام الألغام المضادة للأفراد عواقب عديدة ومتنوعة. ويدعو بلدي، على غرار العديد من الوفود

الأخرى، إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، كما يحث جميع الدول والمؤسسات المعنية على زيادة جهودها من أجل تقديم الدعم للبلدان المتضررة من هذه الألغام. وكما هو الحال بالنسبة للألغام المضادة للأفراد، لا تزال الذخائر العنقودية تحول دون الوصول إلى مساحات شاسعة من الأراضي التي يمكن زراعتها والاستفادة منها في أجزاء كثيرة من العالم، مما يؤخر تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة، على سبيل المثال، بالأمن الغذائي والتعليم واستقلال المرأة. وفي هذا الصدد، يدعو بلدي إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية.

وتلتزم بوركينا فاسو التزاما تاما بمكافحة التكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة. وندعو جميع البلدان إلى إعطاء الأولوية للحوار والتعاون لحل النزاعات بالطرق السلمية. وينبغي إعادة توجيه الموارد المخصصة للإنفاق العسكري نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في الختام، تؤكد بوركينا فاسو مجددا التزامها بتعددية الأطراف الفعالة لمواجهة التحديات المحيطة بتحديد الأسلحة ولبناء عالم أكثر أمانا.

السيد إن دن بوش (مملكة هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/C.1/PV.16). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لا يزال التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، مستمر بلا هوادة، كما أنه يؤثر على عالمنا بصور بالغة. ولا تغير هذه التكنولوجيات حياتنا اليومية فحسب، بل إنها تعيد تعريف النزاع بالمعنى الذي نعرفه. وترى هولندا أن من مسؤوليتنا الجماعية إدماج تلك التكنولوجيات الجديدة في أطر معاهدات واتفاقيات نزع السلاح القائمة والجديدة على حد سواء. وإزاء تلك الخلفية، استضافت هولندا في وقت سابق من هذا العام حدثا بشأن تسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري لنناقش بشكل جماعي الفرص والتحديات والمخاطر الرئيسية المرتبطة بالتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي. ونرى في ذلك بداية لمناقشة جوهرية وشاملة للجميع حول وضع قواعد في هذا المجال، ويسعدنا أن جمهورية كوريا ستنظم اجتماع متابعة في عام 2024.

ولا يقل أهمية عن ذلك عملية وضع قواعد ومبادئ لتطوير منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل واستخدامها في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وللمضي قدما في العمل على وضع صك ملزم قانونا لتنظيم تلك الأسلحة، تلتزم هولندا بالنهج ذي الشقين: ضرورة الحظر الصريح لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يمكن استخدامها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، في حين يجب تنظيم تلك التي يمكن استخدامها وفقا للقانون الدولي الإنساني. ويكمن الهدف من ذلك النهج في كفالة الحفاظ على قدر كاف من التمييز والتحكم البشريين في سياق تطوير هذه المنظومات واستخدامها. وفي هذا السياق، تشارك هولندا في تقديم مشروع القرار المقدم من النمسا (A/C.1/78/L.56) الذي يدعو الأمين العام إلى التماس آراء الدول بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وبينما نؤكد أهمية تنظيم التكنولوجيات الجديدة، يتعين علينا أن نواصل تعزيز الاتفاقيات القائمة بشأن الأسلحة التقليدية. وتيسر صكوك من قبيل معاهدة تجارة الأسلحة إجراء حوارات حاسمة الأهمية بشأن نزع السلاح، لا سيما في هذه الأوقات المشحونة سياسيا والنزاعات المسلحة العديدة التي نشهدها في مختلف أنحاء العالم. ويجب علينا أن نتقيد بشكل جماعي بمعيار الشفافية لكفالة نجاح ذلك الحوار. ولذلك، نحث جميع الدول – لا سيما كبرى الدول المصدرة للأسلحة، التي تتحمل مسؤولية خاصة – على إتاحة بيانات صادرات الأسلحة للجمهور، إما من خلال معاهدة تجارة الأسلحة أو سجل الأسلحة التقليدية.

ومما يؤسف له أننا نشهد تزايدا في استخدام الذخائر العنقودية التي تترتب عليها آثار إنسانية طويلة الأمد في جميع أنحاء العالم. ولذلك، ترحب هولندا بالتقرير الختامي للاجتماع الأخير للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية الذي يدين بحق استخدام الذخائر العنقودية

من قبل أي جهة فاعلة في أي وقت وفي أي مكان في العالم. ومع ذلك، نود أن نؤكد أن استخدام الذخائر العنقودية في أوكرانيا هو نتيجة للحرب غير القانونية التي شنتها روسيا على أوكرانيا وتشعر هولندا بقلق خاص إزاء استخدام روسيا للذخائر العنقودية ضد المدنيين والأهداف المدنية.

وتكتسي اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام أهمية كبرى من الناحية الإنسانية. ومع دخول الاتفاقية عامها الخامس والعشرين، فقد كونت سجلا حافلا في الحد من المعاناة التي تسببها الألغام للمدنيين. ومع ذلك، من الضروري أن نواصل زيادة وتيرة إزالة الألغام والعمل على إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية حتى نتمكن من تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الألغام الأرضية.

وأخيرا، أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أهمية تضمين منظور جنساني في عملنا على المستوى الهيكلي. فمن ناحية، يشكّل الرجال والفتيان الغالبية العظمى من مستخدمي الأسلحة الصغيرة وغالبية الخسائر المباشرة في الأرواح الناجمة عن هذه الأسلحة. ومن ناحية أخرى، تواجه النساء والفتيات والأشخاص ذوو الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة أنواعا مختلفة من آثار العنف المسلح، ويجب علينا توثيق هذه الآثار الجنسانية المتباينة والاعتراف بها والعمل على التخفيف من حدتها. ولذلك من الضروري أن نكفل المشاركة الكاملة والمنصفة والمجدية للنساء والأشخاص ذوي الميول الجنسية المتنوعة، بما في ذلك في المناصب القيادية، حتى يتسنى تضمين جميع الخبرات ووجهات النظر ذات الصلة في دبلوماسية نزع السلاح.

السيدة بيتي (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، تؤيد فرنسا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.16). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لا تزال الأسلحة التقليدية تشكّل تحديا أمنيا كبيرا لجميع مناطق العالم، سواء كانت متضررة بالنزاعات أم لا. وكما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، لا توجد استجابة واحدة تناسب الجميع. وبدلا من ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المحددة والملائمة والملموسة يكون هدفها الأساسي تعزيز السلم والأمن الدوليين، مع مراعاة الشواغل الأمنية لكافة الأطراف وبما يعود بالنفع على الجميع.

وفي هذا العام، تقدم فرنسا، دعما لألمانيا، مشروع القرار A/C.1/78/L.41 بشأن إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. ويهدف مشروع القرار هذا إلى تنفيذ الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، بالصيغة التي أصدرها الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها في حزيران/يونيه. ونهيب بجميع الدول الأطراف التصويت لصالح مشروع القرار. فسوء إدارة مخزونات الذخيرة التقليدية مشكلة كبيرة بسبب مخاطر انفجارها أو تسربها إلى الأسواق غير المشروعة. ولذلك يقترح الإطار العالمي توصيات بقطع التزامات سياسية طوعية لتعزيز سلامة مخزونات الذخيرة التقليدية وأمنها، كما يحث على التعاون والمساعدة الدوليين. ونشير أيضا إلى أن تحويل وجهة الذخيرة إلى الجماعات المسلحة يسهل تصنيع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي تشكّل خطرا على السكان المدنيين بصفة خاصة. ولذلك ستواصل فرنسا قيادة مكافحة التهديد الذي تشكّله تلك الأجهزة.

ونرحب باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في عام 2022، وندعو جميع الدول إلى تأييده.

وقد أحرز تقدم هذا العام أيضا في المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، برئاسة كوريا. ونحن ملتزمون بتنفيذ تلك المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها، ونود أن نؤكد الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الصناعي، في تقديم الدعم للدول الأطراف في تنفيذ المعاهدة.

ولا بد من أن تشكّل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتحويل مسارها، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أولوية لدى للجميع. وترحب فرنسا بالجهود التي بذلتها اليابان وجنوب

أفريقيا وكولومبيا لتقديم مشروع القرار الجديد A/C.1/78/L.40 هذا العام، وقد شاركت فرنسا في تقديمه. وسيشكّل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه فرصة لمتابعة وتكثيف جهودنا الرامية لمنع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومكافحته.

وتدين فرنسا انتهاك روسيا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده علاوة على انتهاكاتها المستمرة والخطيرة للقانون الدولي الإنساني على أراضي أوكرانيا. وتذكّر فرنسا بأن احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلح يكتسي أهمية أساسية لحماية المدنيين، كونهم أول المتضررين من الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للأسلحة التقليدية. وفرنسا طرف في اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. ونذكّر هنا بأن تلك الأسلحة تشكّل تهديدا غير مقبول للسكان المدنيين وللأجيال القادمة. وتدعم فرنسا مرة أخرى هذا العام برنامج إزالة الألغام في أوكرانيا الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، تدعم فرنسا عمل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وفي هذا المنتدى، تقترح فرنسا، إلى جانب دول أخرى، نهجا من شقين يهدف إلى التخلي عن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل بالكامل، إذ أن كونها ذاتية التشغيل بالكامل يجعل امتثالها للقانون الدولي الإنساني مستحيلا، والاتفاق على مجموعة من المبادئ لتوجيه عملية وضع تدابير وطنية لدعم تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل جزئي. ويمكن لتعزيز ولاية فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل أن يشكّل عاملا حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق هذين الهدفين. وانطلاقا من تلك الروح سنؤيد مشروع القرار A/C.1/78/L.56، الذي قُدم هذا العام بمبادرة من النمسا، بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

السيد سانشيز كيسليتش (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): إن الاتجار بالأسلحة والذخائر التقليدية وتحويل مسارها له عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية وخيمة. ويتضح ذلك بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تؤجج النزاعات والعنف المسلح في جميع أنحاء العالم. ومع الأسف، ستظل الصكوك الملزمة قانونا والالتزامات السياسية القائمة لمنع الاتجار بالأسلحة والذخائر وتحويل مسارها والقضاء عليهما محدودة الأثر بدون تعاون كافة الجهات الفاعلة المشاركة في دورة حياة الأسلحة والذخائر.

ومن منظورنا كدولة، فإننا ندعو القطاع الخاص بقوة، لا سيما الشركات التي تصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وتتاجر بها، إلى العمل من منظور المسؤولية المشتركة من أجل وضع مخططات ذاتية الرقابة واتباع ممارسات تجارية مسؤولة. ومن المهم بوجه خاص أن المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة قد شدد على دور الصناعة وأن الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها تمكن من الاتفاق على الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. ونؤكد مجددا أن الأسلحة والذخائر لا يتجزآن، وندعو إلى تعزيز التوافق والتكامل بين مختلف العمليات في ذلك الصدد.

وسيتيح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيُعقد في حزيران/يونيه 2024، فرصة للمضي قدما في اتخاذ تدابير حاسمة. وندعو إلى التعاون بين جميع الدول الأعضاء والقائمين على الصناعة.

لقد عملت المكسيك بلا كلل لبذل كل ما يلزم جهد وإيجاد أوجه تآزر بغية تعزيز نزع السلاح للأغراض الإنسانية. ولا بد من إعطاء الأولوية دائما لحماية الأفراد وتقديم الدعم للضحايا وتحقيق المساءلة عندما يتعلق الأمر بتطوير الأسلحة التقليدية واستخدامها. ومما يبعث على القلق أننا نشهد استخدام الذخائر العنقودية وغيرها من الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي في النزاعات الحالية. إننا ندين استخدامها بشكل لا لبس

فيه، ونقر بأن اتفاقية الذخائر العنقودية قد أثبتت أنها صك دولي قوي وفعال ومبتكر يهدف إلى حظرها والقضاء عليها.

وستترأس المكسيك في العام المقبل اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية وستواصل العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي عليها، بهدف تعزيز حماية المدنيين. وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، تدعو المكسيك اللجنة الأولى لأن تصبح محفلا يُنظر فيه بتعمق في العلاقة بين التكنولوجيات الناشئة والقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولذلك يفخر بلدي بكونه جزءا من فريق أساسي شامل لعدة أقاليم سيقدم مشروع قرار هذا العام، يرد في الوثيقة A/C.1/78/L.56.

ولا يمكننا السماح للتقدم التكنولوجي بأن يؤدي إلى احتمال فقدان السيطرة البشرية على أدوات الحرب.

وأخيرا، نؤكد مجددا على أهمية الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. فالآثار المدمرة الفورية والطويلة الأمد الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة على الأفراد ومجتمعاتهم تجعل من واجبنا مواصلة الجهود الدولية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من استخدام هذه الأسلحة وآثارها العشوائية.

السيد كمنت (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن التطورات التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى تغييرات بعيدة المدى، بما في ذلك في القطاع العسكري. وتثير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل مخاوف وتحديات محددة من منظور إنساني وقانوني وأمني وتكنولوجي وأخلاقي.

وفي دورة العام الماضي للجنة الأولى، أعربت 70 دولة من جميع المناطق في بيان مشترك عن الحاجة الماسة للتصدي للمخاطر والتحديات المتعلقة بنظم الأسلحة تلك. وفي حين أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، قد أنجز عملا هاما يتعلق بتنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، إلا أن ذلك لم يتجسد بعد في وثيقة ختامية. وتؤيد النمسا ما يسمى بالنهج ذي المستويين، والذي بموجبه ينبغي حظر بعض المنظومات غير المقبولة قانونيا أو أخلاقيا، في حين ينبغي أن تخضع منظومات أخرى للوائح الدولية. ونؤكد على وجود حاجة ملحة للعمل على العديد من التساؤلات العميقة التي تثيرها منظومات الأسلحة هذه. إن نافذة العمل الدولي الوقائي تنغلق بسرعة. ولذلك، ترحب النمسا بالإلحاح الذي أعرب عنه الأمين العام في تناوله لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في "خطة جديدة للسلام"، وكذلك دعوته المشتركة مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 5 تشرين الأول/ أكتوبر.

ولذلك، يسرني اليوم أن أعرض مشروع القرار A/C.1/78/L.56، المعنون "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل"، بالنيابة عن مقدميه البالغ عددهم 28 جهة حتى الآن. إن مشروع القرار الأول من نوعه على الإطلاق بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل قد وضعته مجموعة من المقدمين من أقاليم مختلفة، ويهدف إلى توجيه انتباه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى هذه المسألة الهامة. وهو يعزز من فهم التحديات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بشكل أفضل، ويؤكد على الحاجة الملحة للتصدي لها. ويطلب مشروع القرار تقريرا من الأمين العام يبرز آراء الدول. وبالإضافة إلى ذلك، دُعيت دوائر الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لعرض وجهات نظرها أيضا. ويأتي هذا استجابة للاهتمام والقلق المتزايدين المتعلقين بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل اللذين أعرب عنهما عموم الناس في العديد من البلدان. ويهدف مشروع القرار إلى منح زخم متجدد للعمل الجاري الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين المعني باتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة، ونأمل أن يحظى بأوسع دعم ممكن من أعضاء الأمم المتحدة. إن مشروع القرار مفتوح للمشاركة في تقديمه، وندعو جميع الدول إلى المشاركة في ذلك.

وبينما نتحدث عن التحديات التكنولوجية المتسارعة، يجب أن نكون على دراية في الوقت نفسه بكيفية تحمل المدنيين كل يوم لوطأة النزاعات. فمثل هذه النزاعات تُخاض بالأسلحة التقليدية، التي غالبا ما تستخدم في المناطق المكتظة بالسكان والتي ينبغي أن تصبح في

طيات التاريخ إلى الأبد. ويتعرض المدنيون لمخاطر وأضرار غير مقبولة عندما يتم انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني.

وبالنسبة للنمسا، فإن سيادة القانون واحترامه هما أساس أمننا الجماعي. وباعتبار النمسا دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية، فإنها تشعر بالقلق إزاء خطر تآكل تلك النظم الرئيسية لحظر الأسلحة العشوائية الأثر التي لها عواقب إنسانية غير مقبولة على المدنيين. وندعو جميع الدول، وكذلك الجهات الفاعلة غير التابعة للدول، إلى الامتناع عن أي استعمال لتلك الأسلحة والالتزام بتلك القواعد القانونية. كما ندعو جميع الدول التي لم توقع بعد على الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان إلى أن تفعل ذلك. فهذا الصك التاريخي يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين في النزاعات المسلحة. وستستضيف النمسا حلقة عمل للعسكريين من الدول الموقعة على الإعلان في فيينا في كانون الثاني/ يناير 2024.

وينبغي للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر أن تكثف جهودها المشتركة لاستعراض الامتثال للاتفاقية وبروتوكولاتها وضمان معالجة الشواغل الإنسانية ذات الصلة، كما هو الحال فيما يتعلق ببروتوكول حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة (البروتوكول الثالث).

وتساهم مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتحويل وجهتها بشكل كبير في الحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين. وتواصل النمسا، باعتبارها طرفا في جميع أنظمة الرقابة على الصادرات، تطبيق أعلى المعايير المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية. ونحن من أشد المؤيدين لمعاهدة تجارة الأسلحة وندعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز انضمام الجميع إليها وتنفيذها. ويشكل بروتوكول مكافحة الأسلحة النارية وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه عنصرين آخرين يكتسيان أهمية لتنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وترحب النمسا بإبرام الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، الذي يهدف إلى مكافحة تحويل مسار الذخيرة التقليدية وبالتالي الحد من الضرر.

وستكون النسخة الكاملة من هذا البيان متاحة على شبكة الإنترنت.

وتؤيد النمسا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.16).

السيد غوبل (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.16).

لا تزال ألمانيا تشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين جراء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها بشكل مزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها في العديد من مناطق العالم. ويجب أن يظل التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أولوية أساسية للمجتمع الدولي. ونظرا للطبيعة العابرة للحدود الوطنية للتهديد والتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ترحب ألمانيا بالنهج الإقليمية لاستكمال الجهود الوطنية من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثل خريطة الطريق لإيجاد حل مستدام لتحديد الأسلحة في غرب البلقان بحلول عام 2024 وخريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030، وتدعمها سياسيا وماليا وبالخبرات. ودعمت ألمانيا صياغتها وتواصل دعم تنفيذها الشامل وتشجع على تكرارها.

وقد عملت ألمانيا، بصفتها رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، إلى جانب العديد من الوفود المخلصة من جميع المناطق، على ضمان أن يكون الإطار العالمي الجديد لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها علامة فارقة لصالح الناس في جميع

المناطق من خلال التصدي بحزم للثغرات في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، بما في ذلك تعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في هذا المجال. وسيعمل الإطار العالمي التعاوني في النهاية على سد الفجوة المتمثلة في وجود صك تنظيمي مخصص بشأن الذخيرة التقليدية على المستوى الدولي. ونشكر الوفود على مرونتها ومشاركتها البناءة والمتفانية وروح التوافق الحقيقية التي مكنتنا من اعتماد التقرير النهائي (انظر A/78/111)، مع مشروع إطار عالمي، بدون تصويت. ونطلب الآن من الأعضاء تأييدا واسع النطاق لمشروع القرار (A/C.1/78/L.41) بشأن إدارة الذخيرة التقليدية طوال فترة حياتها، الذي قدمته فرنسا وألمانيا، والذي لا يهدف سوى لضمان اعتماد الإطار العالمي كما أوصى به الفريق العامل المفتوح باب العضوية وتفعيله. وقد شعرت بالتفاؤل إزاء عدم وجود تعليقات بعد العرض الذي قدمه رئيس الفريق هذا الصباح، حيث إنني أعتبره تعبيرا آخر عن الدعم الواسع للإطار العالمي ومشروع القرار ذي الصلة.

إن الألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب لا تزال تشكل تهديدا خطيرا على المدنيين. وقد تولت ألمانيا رئاسة الاجتماع الحادي والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام للفترة 2022-2023. ونؤكد بشدة على ضرورة أن تقوم خطة العمل المقبلة للاتفاقية بتجسيد القضايا الملحة لضمان استمرار صلاحيتها والتصدي للتحديات المستمرة المتعلقة بالتلوث بالألغام الأرضية اليدوية الصنع، وإدماج الاعتبارات البيئية والمنظورات الجنسانية وتعزيز تعاون أكثر فعالية بين الدول الأطراف المتضررة من الألغام والدول الأطراف الداعمة. وفي السنة الخامسة والعشرين من وجودها، تود ألمانيا أن تدعو جميع الوفود ليس فقط إلى تأييد القرار السنوي بشأن اتفاقية أوتاوا، بل أيضا إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار (A/C.1/78/L.39) هذا العام. وترحب ألمانيا باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استعمال الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ولا نزال ملتزمين بالمشاركة الفعالة في عملية المتابعة. ونأمل أن نشهد المزيد من المؤيدين خلال الاجتماع الأول للدول لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي في أوسلو العام المقبل.

وترحب ألمانيا بالنتائج الناجحة للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، تحت رئاسة جمهورية كوريا.

ومع دخول المعاهدة عقدها الثاني، أرسى المؤتمر التاسع للدول الأطراف أسسا هامة لإعادة هيكلة برنامج عمل المعاهدة وأساليب عملها. وتلتزم ألمانيا بمواصلة دعم هذه العملية الهامة لتطوير المعاهدة.

وبالانتقال إلى مجال التكنولوجيات الناشئة، أعربت ألمانيا عن تقديرها الكبير للجودة العالية للمناقشات التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في الدورة الأخيرة، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونرى ضرورة زيادة تكثيف جهودنا من أجل تحقيق نتائج ملموسة، ونأمل أن ينجح مشروع القرار A/C.1/78/L.56 لهذا العام بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي أيدته ألمانيا منذ البداية، في تنشيط عملية فريق الخبراء الحكوميين.

وختاما، تدعو ألمانيا إلى المشاركة بشكل متساو وكامل وهادف وفعال على أساس المساواة بين الجنسين في جميع عمليات تخطيط السياسات وصنع القرار والتنفيذ للمساعدة في تحقيق نتائج فعالة ومستدامة.

السيدة أودوم (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.16) وتضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

للأسف، نلتقي اليوم على خلفية نزاع عالمي. ونؤكد من جديد أن أي استخدام للقوة العسكرية يجب أن يتوافق مع القانون الدولي الإنساني، ونشدد على وجه الخصوص على الالتزام بالامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التمييز والتناسب. ونحث جميع الجهات الفاعلة على ضمان امتثال أسلحتها ووسائلها وأساليب قتالها للقانون الدولي الإنساني.

إن استخدام الأسلحة التقليدية وسوء استخدامها يؤجج النزاع المسلح وييسره. وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء استمرار الهجمات على المدنيين

والأهداف المدنية. وندين بشدة هذه الهجمات ونشدد على أن المدنيين والأهداف المدنية ليست أهدافا عسكرية مشروعة، ويجب حمايتها. ونشير ببالغ القلق إلى الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة المتفجرة التي تشكل تهديدات غير مقبولة وطويلة الأمد للمدنيين والبنية التحتية المدنية. ونفخر بقيام 83 دولة في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي في دبلن باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونتطلع إلى مؤتمر أوسلو في العام المقبل، وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على الإعلان إلى أن تفعل ذلك.

إن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة صك دولي رئيسي في المجال الإنساني. ونشعر بالتفاؤل إزاء التوافق المتزايد في الآراء داخل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية على نظام ذي مستويين للحظر والتنظيم. ونؤكد على أن البشر يجب أن يكونوا هم من يتخذ القرارات المتعلقة بالقوة الفتاكة وأن يظلوا خاضعين للمساءلة عنها، ويجب أن يمارسوا السيطرة الكاملة على منظومات الأسلحة الفتاكة. فمنح الآلات الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة البشر يتعارض مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وكذلك مع الأعراف والقيم والأخلاق. وترحب أيرلندا بمختلف المبادرات التكميلية التي تقودها الدول بشأن الأسلحة الذاتية التشغيل. ونشكر النمسا على قيادتها لمشروع القرار الجديد، الوارد في الوثيقة A/C.1/78/L.56، بشأن تلك المسألة، والذي يسر أيرلندا أن تؤيده.

وتولي أيرلندا أولوية عليا للتنفيذ الكامل والفعال للبروتوكول الثاني المعدل. وننظر إلى مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد على أنها مسألة إنسانية ملحة. ومن شأن مناقشات الخبراء حول هذا الموضوع والبروتوكول الثالث أن تعود بالفائدة على جميع الدول. كما يلزم بذل جهود عاجلة لإضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الخامس.

وتكرر أيرلندا تأكيد دعمها لمعاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب باعتماد المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بعض التوصيات الواردة في ورقة العمل المشتركة التي قدمناها بشأن معاهدة تجارة الأسلحة والسلوك المسؤول في مجال الأعمال التجارية، ولا سيما بالترحيب بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ودعوة الرؤساء المعنيين لمؤتمر الدول الأطراف إلى تيسير إجراء مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع.

وتؤدي الإدارة غير الفعالة للذخيرة التقليدية أيضا إلى تأجيج انعدام الأمن والعنف المسلح. ولذلك، ترحب أيرلندا بالإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها والوثيقة الختامية (انظر A/78/111)، المنبثقة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتباها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، وتعلق أهمية كبيرة على القيام بعملية متابعة مجدية وموضوعية.

ويساور أيرلندا قلق عميق من استمرار استخدام هذه الأسلحة العشوائية بطبيعتها بعد مرور 15 عاما على اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية. ومن غير المقبول أن تخلف هذه الأسلحة ضحايا جدد حتى خلال اجتماعنا هنا اليوم. وتدين أيرلندا أي استخدام لتلك الأسلحة من قبل أي جهة فاعلة. كما أننا نعارض بشدة تطوير الذخائر العنقودية أو إنتاجها أو تخزينها أو نقلها، وندعو من يستمرون في ذلك إلى التوقف فورا.

وفي خضم الدمار المستمر الذي تسببه تلك الأسلحة، نرحب بتصديق نيجيريا وجنوب السودان على اتفاقية الذخائر العنقودية. فصوتيهما يعززان الرسالة القاطعة بأنه يجب ألا يتم أبدا تطبيع استخدام الذخائر العنقودية أو تيسير استخدامها.

ولا تزال الألغام الأرضية المضادة للأفراد تلحق أضرارا إنسانية مدمرة وتقوض الاستقرار والتنمية على المدى الطويل. ونحن ندين استخدامها في جميع الحالات ومن قبل جميع الجهات الفاعلة، وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن استخدام تلك الأسلحة

العشوائية. ونؤكد مجددا على المساهمة الأساسية التي يقدمها برامج إزالة الألغام لأغراض إنسانية، والذي تفخر أيرلندا بدعمه. وندعو جميع الدول الأطراف إلى دعم اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتعزيزها، ونؤكد من جديد على ضرورة انضمام الجميع إليها من أجل القضاء على تلك الأسلحة البشعة.

وتؤكد أيرلندا على أهمية المساواة بين الجنسين ومراعاة الآثار الجنسانية للأسلحة التقليدية. فالأسلحة التقليدية لها تأثير غير متناسب على النساء والفتيات، وقد أثبتت نهج تحديد الأسلحة المراعية للمنظور الجنساني، التي تشارك فيها المرأة على جميع مستويات صنع القرار، أنها أكثر نجاحا واستدامة. كما تشدد أيرلندا على الدور الحاسم للمجتمع المدني في زيادة المساءلة والشفافية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، والاعتراف الواجب بالقانون الدولي الإنساني، والمساهمة في اللجنة الأولى. ومن الأهمية بمكان أن تعود خبرات المجتمع المدني بالفائدة على جميع مستويات صنع القرار.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والاجتماع السابع والثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، اتفقت الدول على صياغة بناءة وفعالة وشاملة نسبيا لمعالجة العلاقة بين نوع الجنس والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقاط التلاقي مع الخطط الأخرى، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخطة الأمين العام لنزع السلاح، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ونتيجة لتلك الجهود، بالنسبة لكوستاريكا، من الواضح أن الهدف النهائي لصكوك تحديد الأسلحة، بما في ذلك الحد من العنف المسلح بشكل كبير، لن يتحقق دون مساهمة النساء والرجال بصورة كاملة ومتساوية، وفهم أفضل للأبعاد الجنسانية للعنف وانعدام الأمن.

وقد أدركنا ذلك أيضا عندما اعتمدنا الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، حيث إنه هناك أبعاد جنسانية لجميع مراحل إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. ومع ذلك، من الواضح، بالنسبة لكوستاريكا، أنه يجب علينا مواصلة العمل على كسر حالات التقوقع وتحسين أوجه التآزر والتكامل بين جميع تلك الأدوات والاعتراف بأن العنف المرتبط بالأسلحة النارية هو بطبيعته عنف جنساني. وعلى نفس المنوال، يجب ألا نتهاون في طموحنا أو نتخاذل في مواجهة التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيات الناشئة، ولا سيما الأسلحة الذاتية التشغيل، والتي يمكن أن تديم أو في الواقع تضخم التحيزات المجتمعية القائمة، بما في ذلك التحيزات الجنسانية، والتي يجب علينا مواجهتها والتخفيف من حدتها. وترى كوستاريكا أنها تتصدر هذا النقاش.

ففي شباط/ فبراير، استضاف بلدي اجتماعا إقليميا حول منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، والذي تم فيه اعتماد بيان بيلين. وقد نقلنا روح بيلين إلى ترينيداد وتوباغو في أيلول/ سبتمبر، حيث شاركنا في العملية التي أسفرت عن اعتماد إعلان بورت أوف سبين. ويربط هذا الإعلان بين منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، وأوجه التلاقي والمساواة بين الجنسين والعنصرية والتحيز والانتشار وغيرها من الشواغل ذات الصلة بمنطقتنا.

وبالنسبة لكوستاريكا، يجب إدراج هذه القضايا في المناقشات الدولية لتعزيز استجابتنا الجماعية للأسلحة الذاتية التشغيل والمساهمة في تفكيك الهياكل العالمية للقمع وعدم المساواة. كما يجب ألا ننسى أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل لا تهدد بانتهاك القانون الدولي الإنساني في أوقات الحرب فحسب، بل والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوقات السلم، وأن القانون الجنائي الوطني والدولي غير مستعد لمكافحة هذا النوع من الأسلحة.

وتدعو كوستاريكا جميع الدول إلى التصويت لصالح مشروع القرار A/C.1/78/L.56، الذي أعدته مجموعة من الدول. ونحث جميع الدول على الاستجابة للدعوة المشتركة التي وجهها الأمين العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر لاعتماد صك ملزم قانونا في هذا الصدد بحلول عام 2026.

السيد فيدال (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.17).

على نحو ما أشرنا في المناقشة العامة (انظر A/78/PV.5)، يولي بلدي اهتماما كبيرا للدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقضاء على خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتعزيز تدابير الشفافية في مجال التسلح. ومما لا شك فيه أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها يشكل تهديدا للسلم والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ولهذا السبب، يجب أن نكافح الشبكات الإجرامية ومنظمات الجريمة العابرة للحدود الوطنية، التي تشجع على الاتجار بهذه الأسلحة وتحقق أرباحا من وراء ذلك. ونود أن يتم تنظيم منع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. ونؤيد مواصلة العمل المتعدد الأطراف في إطار مختلف البروتوكولات والقوانين والاتفاقيات السارية التي تهدف إلى القضاء على تصنيع الأسلحة والذخائر والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال الدورة الموضوعية الرابعة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها في حزيران/ يونيه بشأن وضع إطار عالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

ومن أجل تحقيق السلام، يجب أن نوقف تدفق الأسلحة إلى الشبكات الإجرامية، ويمكن أن يؤدي انخفاض حجم الأسلحة في السوق القانونية إلى تحويل الطلب الخاص، مما يحد من تحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها. فالتدفق المستمر للأسلحة غير المشروعة إلى البلدان التي تشهد نزاعات لا يزال يؤجج العنف المسلح ويديم انتهاك حقوق المدنيين، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة خاصة على القُصَّر والنساء.

ونعتقد أنه من الأهمية أن نواصل إحراز تقدم في تحسين إمكانية تعقب الأسلحة والمكونات وخاصة الذخيرة. وتعد إمكانية التعقب جزءا من النظام الكامل للتبادل العالمي للسلع، ويجب عدم استثناء الأسلحة والذخائر من آليات التسجيل والتعقب. ويضطلع منتجو الأسلحة والذخيرة بدور أساسي في عملية التعقب.

وندين أي استخدام من جانب أي شخص للذخائر العنقودية في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. كما نؤكد مجددا أن أي استخدام للألغام المضادة للأفراد غير مقبول. وندعو الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار A/C.1/78/L.20 بشأن تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية ومشروع القرار A/C.1/78/L.39 بشأن تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونشدد على أن كلا من الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد تسبب أضرارا جسيمة ويجب تجنبها.

وتؤيد شيلي التنفيذ الحازم والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وفي هذا الصدد، فإن عمليات النقل المحددة للأسلحة التي تنتهك المعاهدة غير مقبولة. ونؤيد انضمام الجميع إلى المعاهدة. وبسبب المخاطر المعترف بها التي تشكلها الأسلحة التقليدية على وجه التحديد، يجب على الدول أن تتصرف بسرعة وأن تتعاون مع بعضها البعض لمواجهة التحديات في هذا المجال، بما في ذلك تلك التي يفرضها التقدم التكنولوجي السريع.

ونؤكد على أن أتمتة الآلات تشكل تهديدا واضحا لسلامة المدنيين وأمنهم. ولهذا السبب، فإننا ندعم أداء وعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي هذا الصدد، نعتقد أن إنشاء آلية ملزمة قانونا لتنظيم هذه المسألة بطريقة واقعية وفعالة وكفء وفعالة سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح.

وأخيرا، نثني على القائمين على صياغة مشروع القرار A/C.1/78/L.56، المعنون "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل"، وندعو جميع الأعضاء إلى التصويت لصالحه.

السيد مونيز ألفيس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد تيمور – ليشتي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.17).

لا تزال إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع سببا رئيسيا للنزاعات المسلحة والعنف. وقد ثبت أن عدم وجود رقابة كافية على الأسلحة النارية يساهم في التحديات التي تواجه العديد من الدول النامية. ويرتبط الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ارتباطا وثيقا بمجموعة متنوعة من المجالات الأخرى، مثل الأمن والسلم الدوليين، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من بين مجالات أخرى.

وقد أظهر برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه فعاليته المتمثلة في تحسين التنسيق والتعاون بين الدول على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وبالنسبة لدولة صغيرة ونامية مثل تيمور – ليشتي، كان برنامج العمل بمثابة آلية دولية توفر وسائل للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على عمل الفلبين بصفتها رئيس الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن برنامج العمل، الذي عقد العام الماضي، في توجيه الاجتماع وضمان اعتماد وثيقته الختامية بنجاح. وإذ نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فإننا نرحب أيضا بإنشاء برنامج الزمالات والتدريب في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المستقبل القريب، لا سيما للبلدان النامية.

ويجب إعطاء الأولوية لمنع العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، من أجل الحفاظ على السلام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدماج وجهات نظر المرأة في نظم الإنذار المبكر، والتثقيف العام، ومقاضاة أولئك الذين ينتهكون حقوق المرأة. ومن هذا المنطلق، نؤكد التزامنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن من خلال خطة عملنا الوطنية بشأن القرار. وقد وُضعت خطة العمل الوطنية تلك استنادا إلى الدروس المستفادة، وتجارب النساء والرجال خلال الحروب والنزاعات المسلحة منذ عام 1975.

وفي الوقت الذي نلاحظ فيه أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يرتبط بقوة بمشاكل اجتماعية واقتصادية مختلفة، من المناسب أيضا أن نشير إلى أن الدول الأعضاء على الصعيد الوطني تحتفظ بحقها في استخدام الأسلحة التقليدية للدفاع عن أراضيها وسلامتها الوطنية. وفي هذا الصدد، تدرك تيمور – ليشتي أن السلام والأمن، والتنمية المستدامة يرتبطان ارتباطا وثيقا بإنشاء مجتمعات مسالمة. ونعتقد أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام، ولا يمكن تحقيق سلام بدون تنمية. ولذلك ترى تيمور – ليشتي أن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل يمكن أن يسهم بشكل كبير في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتحديدا الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

ومن الأهمية أن تتجسد جهود هذه اللجنة وغيرها على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأن يتم منع النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجهات الفاعلة غير التابعة للدول والجماعات الأخرى التي تدعم الأنشطة الإرهابية. ومع زيادة تطور التكنولوجيات الجديدة، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء الاستخدام غير المشروع للأسلحة بأنواعها الذي يعد انتهاكا وجريمة ضد السلام والأمن الوطني والإقليمي والدولي. والحاجة إلى مراقبة وتنظيم جميع عمليات نقل الأسلحة والتكنولوجيات الجديدة أمر هام، لأنها قد تشكل تهديدات للحقوق الإنسانية في السلام والتنمية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، حيث إنه ساعد تيمور – ليشتي في تعزيز قدرة مؤسساتها الوطنية على مراقبة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية الأخرى، ومنع الاتجار غير المشروع بها وتحويل وجهتها. وفي هذا الصدد، نود

أن نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار A/C.1/78/L.22، الذي قدمه وفد نيبال بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ولعمل المركز.

وأخيرا، يشجع وفد بلدي جميع الأطراف على العمل معا من أجل التنفيذ الفعال لالتزاماتنا بموجب الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة ويشدد على ضرورة بذل جهد جماعي لمكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد الصدر (العراق): يدين العراق، وبأشد العبارات الجريمة، التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي عند قصفها المستشفى المعمداني في قطاع غزة والذي أسفر عن سقوط مئات من الأبرياء والجرحى، الأمر الذي يُعد انتهاكا خطيراً لأحكام القانون الدولي والإنساني ويفتقر لأبسط قيم الإنسانية. وفي هذا الصدد، نؤكد تضامن العراق الكامل حكومة وشعباً مع أبناء فلسطين المحتلة ونطالب بوقف الهجمات العدائية على الآمنين فيها وضرورة السماح العاجل بدخول المساعدات الإنسانية ووقف عمليات التهجير القسري الممنهج.

ويؤيد وفد العراق بيان مجموعة الدول العربية وبيان حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.17).

لا يخفى على أحد الآثار الكارثية التي تخلفها ظاهرة الإتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. وبالتالي، يؤكد العراق على أهمية مضاعفة الجهود لإرساء نظام متكامل لمحاربة هذه الظاهرة. وفي هذا السياق، يُرحب العراق بنجاح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. كما يُعرب العراق عن أمله في أن يسهم هذا الإطار في سد الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة، فضلاً عن أهمية التنفيذ العاجل لبرنامج الزمالة ذات الصلة لتعزيز القدرات الوطنية للدول النامية. كما يدعو وفد بلدي إلى وضع الأحكام الملزمة قانوناً لمعالجة التحدّيات المرتبطة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال نظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والأخذ بعين الاعتبار مخاطر انتشار هذه الأنواع من الأسلحة ووقوعها بيد الجماعات الإرهابية.

تشكل مشكلة انتشار الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحروب من المتفجرات خطراً كبيراً لما تسببه في إزهاق أرواح الأبرياء، إذ يتصدر العراق لائحة دول العالم المتأثرة بتلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، تواصل حكومة العراق سعيها لمعالجة هذا الملف وذلك من خلال إيلاء الأهمية لتوفير الحلول المستدامة لملف النازحين وإعادة إعمار المدن المحررة من تدمير عصابات داعش الإرهابية وتنفيذ سلسة من المشاريع وفقا للاستراتيجية الوطنية التي أطلقتها اللجنة الوطنية العليا لشؤون الألغام للفترة 2023–2028، والتي تضمنت أربعة أهداف رئيسة، أهمها إطلاق الأراضي بعد تطهيرها من الألغام والمخلفات الحربية وزيادة التوعية بمخاطر الذخائر والمواد المتفجرة ومساعدة ضحايا الألغام. وفي هذا السياق، يُعرب العراق عن شكره لجميع الدول والجهات التي قدمت الدعم والمساعدة له في هذا المجال.

حقق العراق خلال رئاسته للاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية نجاحاً كبيراً من خلال العمل على تسيير أعمال الاتفاقية وفقاً الخطة عمل لوزان. إذ تم تنظيم عدد من الأحداث الجانبية وحلقات العمل الإقليمية، ومنها حلقة العمل التي أقيمت في بغداد والحدث الجانبي الذي أقيم في نيويورك المعني بتعزيز عالمية الاتفاقية في المنطقة العربية وحلقة العمل التي أقيمت في الكاميرون لتعزيز عالمية الاتفاقية في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وأثمرت هذه الجهود في رفع عدد الدول التي التزمت بالاتفاقية إلى 124 دولة. كما نجح العراق، وبمعية المنسق المعني بتدابير الشفافية من غامبيا، على تكييف نموذج الإبلاغ عن الشفافية الخاص بالتقارير وتقديم نسخة محدثة من نموذج الإبلاغ التي اعتمدها الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في الاتفاقية كأداة رئيسية لقياس التنفيذ.

وختاماً، أود إحاطة الأعضاء علما بأن العراق قدم إلى دورة الجمعية العامة لهذا العام مشروع القرار A/C.1/78/L.20، المعنون "تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية" ويتطلع إلى أكبر دعم ممكن لمشروع هذا القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تجاوز ممثل العراق الوقت المخصص لبيانه.

السيدة خوندي (تايلند) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما ممثلة إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز

وممثل كمبوديا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/78/PV.17).

إن التحديات التي تفرضها الأسلحة التقليدية معقدة وخطيرة. وعلى الرغم من أن تلك الأسلحة محدودة من حيث قدرتها التدميرية، فلا حدود لانتشارها وتحويل وجهتها وسوء استخدامها. وهي لا تزال تحصد أرواح الرجال والنساء والأطفال في أنحاء مختلفة من العالم. وعلاوة على ذلك، يمكن للأسلحة التقليدية أن تؤجج النزاعات وتزعزع السلام وتزيد من حدة الأعمال الإجرامية وتقوض سيادة القانون وتسهم في انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنساني، فضلاً عن إعاقة التنمية. ويضاف إلى هذا الوضع المعقد أصلاً التقدم التكنولوجي والانقسامات الجيوسياسية التي تؤدي إلى العسكرة وزيادة الإنفاق العسكري في العديد من البلدان.

وترغب تايلاند في عرض أفكارها حول هذه المسألة على النحو التالي:

أولا، تولي تايلند أهمية كبيرة للحق المشروع في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نؤسس ونحافظ على بيئة فعالة وآمنة ومأمونة لإدارة الأسلحة التقليدية من أجل منع وقوعها في الأيدي الخطأ، وبالتالي تجنب المعاناة غير الضرورية. وفي هذا الصدد، عززت تايلند دعمها لضمان المراقبة السليمة للأسلحة بهدف الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإزالة الألغام بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. وقد أزالت تايلاند بلا هوادة أكثر من 99 في المائة من الألغام المتبقية وأعادت تلك الأراضي الآمنة الآن إلى أبناء شعبها. وعلاوة على ذلك، ترحب تايلند بالإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها الذي اعتمده في حزيران/يونيه الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها.

ثانيًا: تشكل الشفافية والثقة عنصرين محوريين في الرقابة الفعالة على الأسلحة بين الدول. وترى تايلند أن الإبلاغ عن الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة في إطار سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية تدبير هام لبناء الثقة. ومن جانبنا، نحن ملتزمون بتقديم تقارير سنوية بموجب تلك الآلية لإثبات شفافيتنا.

ثالثاً، تشدد تايلند على أهمية بناء القدرات وسد الثغرات التكنولوجية والتعاون الدولي من أجل تحديد الأسلحة بفعالية. ونحث الدول الأعضاء التي لديها القدرة على القيام بذلك على تقديم المساعدة التقنية والمالية للمحتاجين من أجل ضمان تنفيذ الصكوك الدولية بفعالية على المستوى العالمي دون إلقاء عبء مفرط على البلدان النامية.

رابعًا، نود أن نؤكد مجددًا العلاقة بين السلام والتنمية المستدامة. ويندرج وجود أسلحة مثل الألغام الأرضية وانتشار الأسلحة النارية غير المنضبط، والتي تسبب العنف ضد النساء والأطفال، ضمن العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 4 بشأن التعليم والهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين والهدف 11 بشأن المجتمعات المحلية المستدامة والهدف 16 بشأن السلام والعدالة. ولذلك، من خلال العمل لتنفيذ تلك الأهداف بفعالية بموجب الصكوك والأطر الدولية، فإننا لا ننقذ الأرواح فحسب، بل نعزز التنمية المستدامة أيضا.

في الختام، تود تايلند أن تؤكد مجددا دعمها الثابت لعمل اللجنة الأولى المتعلق بالأسلحة التقليدية. ونؤمن إيمانًا راسخًا بأنه من خلال تعزيز التعاون القوي والبناء، يمكننا أن نبني عالمًا أكثر أمنًا وسلامًا وبالتالي السماح للتنمية بالازدهار.

السيد تشيتين (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في مجال الأسلحة التقليدية، ثمة أهمية قصوى للتحلي بالمسؤولية وتوخي الشفافية في مجال تجارة الأسلحة من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. وما زالت تدفقات الأسلحة التقليدية المنفلتة تؤجج النزاعات المسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة، بينما تقوض الاستقرار وجهود التنمية في أجزاء كثيرة من العالم. وبالنظر إلى الخسائر الإنسانية الهائلة الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة، فإن انتشارها يستحق اهتماماً لا يقل عن الاهتمام بالأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل.

وتهتم تركيا بشكل خاص بالصلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب والجريمة المنظمة. وتنخرط الجماعات الإرهابية في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وتحويل وجهتها ولديها إمكانية الحصول على أحدث التكنولوجيات، فضلاً عن الأسلحة التي تحصل عليها من المخزونات غير المؤمنة بشكل جيد ومن عمليات النقل من السوق غير المشروعة أو من الدول نفسها. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنكرر دعوتنا للدول بالامتناع عن بيع أو منح الأسلحة ووسائل إيصالها إلى أي منظمة إرهابية. ويشكل انتشار حصول الجماعات الإرهابية على التطورات التكنولوجية، بما في ذلك الأسلحة، تهديداً للأمن العالمي وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في عملنا المستقبلي. إن تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلاً عن الصك الدولي للتعقب. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والإسهام في التعاون الدولي في هذا الميدان. إن بلدي، الذي استهدفته منظمة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الإرهابية، بما في ذلك بالطائرات المسيرة والطيران الشراعي المروحي، مستعدة للمشاركة الفعالة في أي مبادرة لمواجهة هذا التحدي في هذا المنبر.

ومعاهدة تجارة الأسلحة، التي وقّع عليها بلدي، إنجاز مهم وهي تسد ثغرة حيوية تتعلق بالشفافية ومدونة قواعد السلوك لتجارة الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي لأنها تحدد أعلى المعايير الدولية المشتركة التي تنظم صادرات الأسلحة التقليدية. إن مشاركة المعلومات والشفافية في مجال التسلح تدبير حاسم لبناء الثقة وأحد أفضل السبل لمنع تحويل وجهة الأسلحة. وتقدم تركيا تقارير سنوية عن عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونشجع جميع الدول، ولا سيما الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، على إتاحة تقاريرها السنوية للجمهور.

ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نفصل خطر انتشار الأسلحة التقليدية عن سلامة وأمن ذخائرها. وترحب تركيا بالعمل والتقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها (انظر A/78/111). وتنفذ تركيا بجد آلية قوية لمراقبة الصادرات، كجزء من التزاماتها بموجب نظم مراقبة الصادرات، بما في ذلك من خلال ترتيب فاسنار.

لا تزال اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، تؤدي دوراً رئيسياً في إنهاء المعاناة والإصابات التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. تأخذ تركيا التزاماتها بموجب الاتفاقية على محمل الجد وتدعو إلى إضفاء الطابع العالمي عليها. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة جزءاً لا غنى عنه من القانون الدولي المتعلق بالأسلحة التقليدية ذات الأثر العشوائي. وتنفذ تركيا الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها تنفيذاً كاملاً، وهي طرف فيها، وتشجع على الالتزام بهذا النظام الدولي الأساسي.

علاوة على ذلك، لا تزال مسائل مثل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مهمة. وتشعر تركيا بالقلق إزاء الأثر المتزايد للهجمات بتلك الأجهزة المتفجرة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من خلال ارتكاب أعمال إرهابية. ونعتقد أن للأمم المتحدة دوراً هاماً تؤديه في التصدي لتهديدات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، نعتقد أن تطوير واستخدام منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل التي لا تخضع لسيطرة بشرية مجدية أمر غير مرغوب فيه ويتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وضمان المشاركة البشرية أمر بالغ الأهمية للمساءلة، خاصة في عمليات صنع القرار والتنفيذ. أخيراً، نعتقد أيضاً أن إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، نظراً لما ينطوي عليه من خبرات تقنية وعسكرية ودبلوماسية واسعة، هو المنتدى المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

السيدة ماي (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل كمبوديا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.17).

بالنظر إلى التوتر الجيوسياسي المتزايد في عالم اليوم، لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة الملحة لتحقيق أهداف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولكن يجب ألا نغفل عن المعاناة اليومية للمدنيين في النزاعات والحالات المتأثرة بالنزاعات، لأن جزءاً كبيراً منها ناجم عن الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية وسوء استخدامها.

وفي أجزاء كثيرة من العالم، يمكن أن يتسبب استخدام الإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية للأسلحة التقليدية في معاناة وأضرار لا توصف لعدد كبير من السكان. ليس هذا فحسب، بل إن انتشار الأسلحة التقليدية واستخدامها لأغراض إجرامية يؤجج ويزيد من حدة النزاعات داخل الدول وفيما بينها ويطيل أمدها، مما يزيد من الفقر وعدم الاستقرار ويعيق آفاق السلام والتنمية المستدامين في مجتمعات ما بعد النزاع. وبالتالي، فإن الأمر لا يقتصر على الآثار المباشرة والفورية لهذه الحالة، بل يشمل أيضاً آثارها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية السلبية التي يجب علينا معالجتها، من خلال الرقابة والتنظيم الفعالين للأسلحة التقليدية، من أجل الحفاظ على الاستقرار والنظام والسلام.

في هذا الصدد، نرى أن الدول تضطلع بالدور الرئيسي والقيادي في معالجة هذه المسائل. ينبغي الاحترام الكامل لحق كل دولة في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها ذات الصلة وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية وللدفاع عن نفسها. ولكن لا غنى عن التعاون الدولي لمعالجة هذه المشكلة. لذلك دعمت فييت نام باستمرار عمل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد قدمنا أيضاً تقريرنا الوطني إلى السجل على النحو الواجب في الوقت المناسب، على النحو المطلوب في القرار 77/69. ونتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في عام 2024.

ونرحب باختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها ونحيط علماً باعتماد إطار عالمي جديد لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها من شأنه أن يعالج الثغرات القائمة في تنظيم الذخيرة طوال دورة حياتها. ونؤكد على أن الإطار ليس ملزماً قانوناً وهو طوعي بطبيعته ويجب تنفيذه بعناية وتوازن كبيرين، مع مراعاة قدرات الدول الأعضاء وخاصة احتياجاتها الدفاعية والأمنية، دون إثقال كاهل البلدان النامية.

ونشدد على أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام وضرورة تعزيز الجهود الدولية في هذا المجال، لا سيما في حالات النزاع المسلح. إن انعدام الأمن الذي يتفاقم بسبب الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب يهدد السلام والأمن والاستقرار في الدول الأعضاء ويعيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لديها القدرة على القيام بذلك، وكذلك منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤسسات ذات الصلة المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، أن تعزز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء المتضررة من الألغام، بناء على طلبها وحسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات وتقديم المساعدة التكنولوجية والمالية إلى البلدان المتضررة. من جانبنا، وبصفتنا دولة متضررة من الحرب، فإننا ملتزمون ببذل كل جهد ممكن لمعالجة المسائل المتعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب بغية ضمان سبل العيش الآمنة والتنمية للشعوب، بما في ذلك تنفيذ خطتنا الوطنية لمكافحة الألغام للفترة 2010-2025. وفي تلك الرحلة، نحن ممتنون بشكل خاص لجميع الشركاء على مساهماتهم القيمة ومساعدتهم في الإجراءات المتعلقة بالألغام في فيتنام، بما في ذلك جهود إزالة الألغام ودعم الضحايا المتضررين.

في الختام، تقف فييت نام على أهبة الاستعداد للتعاون والمساهمة البناءة في الجهود الدولية الرامية إلى التعامل مع مسألة الأسلحة التقليدية، والعمل على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جميع المناطق.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أُدلي بهما بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.17) ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

عند معالجة مسألة التهديدات الأمنية، فإن الخراب الذي تسببه الأسلحة التقليدية هو واقع لا يمكن تصديقه، ولكنه أصبح، للمفارقة، أمراً شائعًا بالنظر إلى انتشارها ومدى شيوعها. وهي من بين العوامل التي من المعروف أنها تطيل أمد النزاع باستمرار وتؤدي إلى تفاقم العنف وتغذي الإرهاب وتسهل الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولهذه الأسلحة آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية كارثية. ويشكل الاتجار غير المنظم بها وتداولها غير المشروع وتراكمها المفرط وتداولها غير المنضبط في مختلف مناطق العالم أحد أكبر التحديات التي تواجه السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. لذلك يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لوقفه ولتحقيق نزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية. ومن الملح منع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقضاء عليه، ومنع تحويل وجهتها إلى الأسواق غير المشروعة أو إلى متلقين غير مصرح لهم. وأحد مفاتيح تحقيق ذلك هو تعزيز الأدوات التي تضمن تحسين تنظيم ومراقبة نقل الأسلحة، وهي معاهدة تجارة الأسلحة وسجل الأسلحة التقليدية.

كما يتعين علينا أن نضمن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لوقف انتشارها. وتحقيقا لتلك الغاية، يرحب وفد بلدي بتحسين طرائق وإجراءات التعاون والمساعدة الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما من خلال دعم منظمات مثل الإنتربول ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح لجهود التعاون عبر الحدود.

كما يمكن لبرنامج التدريب بمِنَح الزمالات في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي تدعمه كوت ديفوار دعماً كاملاً، أن يقدم مساهمة حاسمة. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذه.

وفيما يتعلق بالذخائر التقليدية، نرحب بالنجاح في إنجاز ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها واعتماد التزام سياسي بتوافق الآراء يهدف إلى تحسين إدارتها. ومن المؤكد أن تنفيذ هذه التدابير سيحدد بالتأكيد ما إذا كنا قادرين على مواجهة التحديات المشتركة المتمثلة في ضمان أمن الذخائر، وكذلك الاتجاه المتزايد لاستخدامها في تصميم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لأغراض إرهابية.

ويعتمد نجاح أدوات نزع السلاح التقليدي إلى حد كبير على جهودنا لحظر أنواع معينة من الأسلحة التي تسبب معاناة غير إنسانية والحد منها. ولا بديل عن تيسير فعالية وكفاءة الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ومرفقاتها، ولا سيما البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى، بصيغته المعدلة في 3 أيار/مايو 1996 (البروتوكول الثاني، بصيغته المعدلة في 3 أيار/مايو 1996) والبروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (البروتوكول الخامس). ويلزم اتخاذ نفس الإجراءات لتعزيز تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

ونظرا لرفض كوت ديفوار لوجود تلك الأسلحة واستخدامها في حد ذاته، فإنها طرف في جميع الصكوك القانونية المذكورة أعلاه، وتدعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما الدول الرئيسية المنتجة والحائزة لها، إلى القيام بذلك. كما يجب أن نحشد الجهود على وجه السرعة لمنع التطوير والاستخدام المحتمل لأنظمة الأسلحة القادرة على استخدام القوة الفتاكة دون أي تدخل بشري والاستجابة الفورية

للتحديات الإنسانية والقانونية والأمنية والتكنولوجية والأخلاقية التي تطرحها منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل هذه.

إن مساهمة النساء والشباب في السلام والأمن أمر بالغ الأهمية ويجب تشجيعه. ويركز بلدي بشكل خاص، اقتناعاً منه بذلك، على تعزيز مشاركته في هذا المجال. وبناءً على ذلك، تقوم الحكومة الإيفوارية منذ عام 2019 بتنفيذ خطة العمل الخمسية الثانية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لتعزيز دور المرأة ومكانتها في الهيكل الوطني للسلام والأمن. فيما يتعلق بالشباب، أُعلن هذا العام، 2023، عام الشباب في كوت ديفوار. وفي هذا الإطار، بالإضافة إلى السياسات التي تستهدف تعليم الشباب وتوظيفهم، يجري تنفيذ إجراءات محددة لتيسير مشاركتهم في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي إلى تجديد الاهتمام بتنظيم ومراقبة الأسلحة التقليدية، وهو ما من شأنه أن يرسي أسساً مستدامة للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

السيد رودريغيس أكوستا (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): إن العنف المسلح آفة لا تزال تحصد أرواح الضحايا الأبرياء. كما ورد في الخطة الجديدة للسلام، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها هي السبب الرئيسي للوفيات من جراء العنف في جميع أنحاء العالم في حالات النزاع وغير حالات النزاع، كما أن إساءة استخدامها تقوض، من بين مسائل أخرى، الجهود الرامية إلى بناء السلام والأمن. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب التابع له، وكذلك الصكوك الأخرى التي نحن دولة طرف فيها مثل معاهدة تجارة الأسلحة.

سيتيح مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه فرصة للدول الأعضاء للعمل معاً بشكل بنّاء لتحديد العناصر التي من شأنها تعزيز تنفيذ برنامج العمل استناداً إلى توصيات الاجتماع الثامن من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي عقد في عام 2022. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بالنجاح في إنجاز الولاية الموكلة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، والذي تمكن في حزيران/يونيه من وضع أول إطار عالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، والذي نأمل أن نؤيده بتوافق الآراء في اللجنة الأولى. وقد عملت السلفادور بنشاط في تلك العملية ويسرها أن ترى أولويات ومصالح بلدان منطقتنا تنعكس فيها.

ولا تزال الألغام والذخائر العنقودية وغيرها من الأجهزة المتفجرة المستخدمة في المناطق المكتظة بالسكان تتسبب في الموت والإصابات والمعاناة، على الرغم من الصكوك الدولية العديدة التي لدينا لمنع الاتجار بها والقضاء على استخدامها، وفي بعض الحالات الدعوة إلى إبقائها تحت السيطرة وحظرها بشكل صارم.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، ستصوت السلفادور مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/78/L.56، الذي قدمته إلى اللجنة الأولى مجموعة بلدان عبر إقليمية بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله ذلك النوع من الأسلحة. ولا بد من التشديد على أن استخدام مصطلح "فتاك" بالنسبة للسلفادور يحد من نطاق التصدي لهذه المنظومات، إذ لا يشترط بالضرورة أن يكون السلاح الذاتي التشغيل فتاكاً لكي يتسبب في إلحاق ضرر جسيم بالمدنيين، مما يمثل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحن ندعو جميع الأعضاء إلى النظر في هذه النقطة والعمل على وضع نهج أكثر تقدمية فيما يتعلق باللوائح والمحظورات المتعلقة بأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل، بهدف الحفاظ على حياة الإنسان وسلامته ككل. إن السلفادور منفتحة على مناقشة الجوانب المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الجديدة في مجال الأسلحة الذاتية التشغيل في محافل أو منتديات أخرى لخلق وعي أكبر، من أجل تعزيز تعددية الأطراف وتجنب ازدواجية الجهود. لكننا نعتقد أن

إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هو المنتدى المتخصص المناسب لمواصلة المناقشات من أجل التوصل إلى صك ملزم قانوناً.

وبالإضافة إلى ذلك، من الملحّ أن تنظر الدول الأعضاء في التحديات التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، مثل استخدام الطباعة الثلاثية الأبعاد في تصنيع الأسلحة، واستخدام علم التحكم الآلي لتطوير روبوتات ذات قدرات ذاتية في المجال العسكري، وبعض استخدامات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، التي يمكن أن تكرر التحيزات في وظائف القيادة في النزاعات المسلحة، بسبب طبيعتها المزدوجة، مما يمثل خطراً متزايداً على المدنيين. وبالتالي، ينبغي تناول هذه التكنولوجيات بطريقة شاملة في مناقشات اللجنة الأولى. كما أننا نعتبر أنه من الأهمية بمكان تعميم المنظور الجنساني عند جمع البيانات لإتاحة صياغة سياسة عامة تترجم نهجنا في التعامل مع القضايا الأمنية، مع اتباع نهج فعال للآثار المتباينة التي يخلفها استخدام الأسلحة التقليدية وذخائرها على النساء والرجال والفتيان والفتيات.

وأخيراً، أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الدور الحاسم لأصحاب المصلحة المتعددين في عملنا. وتحظى مدخلاتهم ومساهماتهم بتقدير كبير.

السيد شاتيل (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.17).

وأود أن أشاطركم موقفنا الوطني.

نضم صوتنا إلى الآخرين في الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تزايد الخسائر في الأرواح البريئة بسبب الاستخدام غير المصرح به لمختلف الأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم. ويؤدي استخدام الأسلحة الصغيرة في حالات النزاع إلى خسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين تزيد عن 200 000 شخص سنوياً.

ويساور بنغلاديش قلق عميق إزاء العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة الأوجه الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشدد على الحاجة الملحة إلى أن تقصر جميع البلدان توزيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المرخص لها حسب الأصول.

ولا تزال بنغلاديش ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها، التي نحن طرف فيها. وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستخدامها العشوائي. ونرحب بالنتائج التي تحققت بتوافق الآراء في الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ونؤيد تلك النتائج. كما نرحب بقرار إنشاء برنامج تدريبي دائم ومكرس للزمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بهدف تعزيز المعارف والخبرات التقنية لتنفيذ برنامج العمل وصكه الدولي للتعقب، لا سيما في البلدان النامية. ونتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في عام 2024. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها (انظر A/78/111) في حزيران/يونيه.

ولا تزال بنغلاديش تشعر بالقلق إزاء الخسائر في صفوف حفظة السلام التابعين لنا التي نجمت عن الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من جانب أطراف من غير الدول في بعض بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وندين بشدة هذه الهجمات التي ترقى إلى مستوى ارتكاب أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ونهيب بالمجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في تحديد هوية مرتكبي تلك الهجمات حتى يمكن تقديمهم إلى العدالة بدون إبطاء. ونشدد على الحاجة الماسة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بالمعلومات الاستخبارية للأمم

المتحدة المتعلقة بحفظ السلام وتوفير الموارد والمعدات الكافية للتصدي للتحديات التي تشكلها الأجهزة اليدوية الصنع.

وبوصفنا من الدول الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، فإننا نؤكد من جديد أن للدول حقا سياديا في حيازة الأسلحة التقليدية ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها تلبية لمتطلبات الأمن والدفاع عن النفس. كما نؤكد على عدم فرض أي تدابير قسرية أحادية الجانب على نقل هذه الأسلحة. ونحن ملتزمون بهدف المعاهدة المتمثل في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

وتؤيد بنغلاديش المبادرات الدولية لمكافحة الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة التقليدية. ونشعر بقلق شديد إزاء العواقب الإنسانية لاستمرار استخدام الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك من جانب جارتنا ميانمار. ويشكل هذا الاستخدام للألغام الأرضية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. ونحث ميانمار على أن توقف فورا استخدامها للألغام الأرضية والانضمام إلى المعاهدة. وتدعو بنغلاديش، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، إلى التنفيذ الكامل لخطة عمل أوسلو بتصميم راسخ من أجل تحقيق عالم خالٍ من الألغام بحلول عام 2025. ولا تزال بنغلاديش تشعر بالقلق إزاء منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وتدعو إلى إجراء تقييم شامل لامتثالها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على التزام بنغلاديش بالعمل بشكل بناءً مع المجتمع الدولي لتعزيز المزيد من التعاون والحوار المفتوح بشأن الأسلحة التقليدية، بهدف تحقيق مستقبل أفضل وأكثر أماناً للجميع.

السيد دياك (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.17).

يسر وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية في وقت تنتشر فيه بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم مما يذكر بضرورة زيادة الرقابة على هذه الأسلحة. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، لا تزال الأسلحة تشكل تهديدًا خطيراً للسلام والأمن الدوليين. والوضع أكثر إثارة للقلق في منطقة الساحل والصحراء التي تواجه بيئة أمنية متزايدة التعقيد. في الواقع، لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تلك المنطقة يشكل أرضًا خصبة لاستمرار النزاعات الاجتماعية والسياسية والنزاعات القبلية والتهديد المستمر للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولذلك يذكّر وفد بلدي بضرورة دعم معاهدة تجارة الأسلحة؛ وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب المرتبط به؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛ ومختلف الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

ويرى وفد بلدي أن تدابير بناء الثقة، بما في ذلك الشفافية في المجال العسكري، أمر حيوي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبالتالي للحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي باعتماد الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها بتوافق الآراء، والذي سيعالج الثغرات القائمة في مجال الإدارة الآمنة والمأمونة والمستدامة لهذه الذخيرة على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية. وفي سياق تجدد النزاعات الشديدة ومع فقدان زخم تعددية الأطراف، فإن اعتماد الإطار هو بارقة أمل وانتصار على تقاعس هيئات نزع السلاح في السنوات القليلة الماضية.

ومتابعة لتلك الجهود، يؤيد وفد بلدي إحياء سجل الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يقدم مقترحين لمعالجة نقاط الضعف العديدة التي تعيق أهمية السجل ومصداقيته.

أولاً، إلى جانب الفئات السبع التقليدية، هناك حاجة إلى العمل على إنشاء فئة ثامنة في السجل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهناك

ثلاث حجج تؤيد هذا الاقتراح. أولها ضرورة أن يأخذ السجل جميع أنواع الأسلحة التقليدية في الحسبان. وبوصف السجل الآلية العالمية الوحيدة لتعزيز الشفافية والثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، ينبغي أن يكون شاملا لجميع الأسلحة التقليدية وليس مقتصرا على فئات معينة منها. لذلك من المنطقي أن يشمل السجل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تصنف بشكل عام كأسلحة دمار شامل في بعض أنحاء العالم بسبب انتشارها على نطاق واسع، مما يجعلها التهديد الرئيسي للأمن في العديد من البلدان، بما في ذلك في منطقة الساحل.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الدول معتادة بالفعل على الإبلاغ عن عمليات نقلها الدولية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى صكوك أخرى، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة. ولذلك، ينبغي أن يكون الانتقال من صيغة 7+1 إلى هذه الصيغة الجديدة مهمة إدارية بسيطة، لا سيما إذا أتيحت الفرصة للبلدان لاستخدام المعلومات التي سبق أن قدمتها إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وأخيراً، يمكن أن يشجع هذا الشمول الدول على تقديم تقاريرها، وبالتالي زيادة معدل المشاركة في السجل، الذي ما فتئ ينخفض باطراد خلال السنوات القليلة الماضية.

ثانيًا، يجب أن نعمل على ضمان أن يأخذ السجل في الحسبان الأسلحة التي يتم الحصول عليها من خلال الإنتاج المحلي للأسلحة. في الوقت الحالي، يركز السجل بشكل أكبر على عمليات النقل الدولي للأسلحة، ويطلب من الدول تقديم معلومات تكميلية عامة فقط عن إمداداتها المحلية من الأسلحة. وهذه الحالة تجعل السجل تمييزيا ضد البلدان التي تعتمد على واردات الأسلحة. إن مستوى الشفافية المطلوب من تلك الدول فيما يتعلق بمشترياتها أعلى بكثير من الدول التي تنتج الأسلحة محلياً. ويجب معالجة هذا القصور لكي يتسنى للسجل تغطية طريقتي حيازة الأسلحة على قدم المساواة.

تولت السيدة نام (نيوزيلندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

وفي الختام، يعتقد وفد بلدي أن معالجة هذين التدبيرين تتطلب منا، قبل كل شيء، تخصيص الموارد اللازمة لأمانة السجل. ويود وفد بلدي أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى حالة السجل المثيرة للقلق – وهي مسألة نظر فيها باستفاضة فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام 2022. كما ينبغي لنا العمل بشكل جماعي لتنفيذ توصيات الفريق. عندها فقط سيتمكن السجل من القيام بوظيفته الأساسية، وهي تحديد ومنع التكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية.

السيد أوستاثيو دي لوس سانتوس (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضحيتان للعنف الذي يلحقه استخدام الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالسكان المدنيين، وفي مقدمتهم النساء والأطفال. في السنوات الأخيرة، حدثت زيادة في الجرائم، بما في ذلك جرائم القتل وقتل الإناث، المرتبطة بالحيازة غير القانونية لتلك الأنواع من الأسلحة. ورغم أنه من المرجح بقدر أكبر أن يكون الرجال مرتكبي العنف المسلح وضحاياه، فإن عدد النساء اللاتي يتعرضن للترهيب أو الإصابة أو القتل بالأسلحة النارية في حالات العنف المنزلي أكبر بكثير من عدد الرجال، مما يمثل تهديدًا إضافيًا لحياتهن.

ويؤدي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخزينها المزعزع للاستقرار واستخدامها غير الصحيح إلى تقويض السلام والأمن على المستوى الدولي. وعليه، ينبغي، الآن أكثر من أي وقت مضى، تعزيز اللوائح الوطنية والإجراءات الإدارية – بما في ذلك إدارة الذخيرة – والرقابة الحدودية والجمركية.

دعونا لا ننسى أن البلدان النامية بحاجة إلى تلقي المساعدة التقنية والمالية في هذه المعركة، ولهذا السبب نشجع تعزيز الحوار والتعاون بجميع أشكاله ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وبالطبع التنسيق على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. أما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فإن أوروغواي طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية منذ عام 2001، وهي أيضا عضو نشط في الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر التابع للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المرتبطة به.

وتعتقد أوروغواي أن عواقب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وتحويل وجهتها وتكديسها المفرط وانتشارها بدون ضوابط تؤدي إلى تفاقم العنف المسلح وإدامته، مما يؤدي إلى مجموعة واسعة من العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية السلبية، وتقويض سيادة القانون وتعريض السلام للخطر. وكما ذكرنا سابقاً، فإن إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها مسألة ذات أهمية حيوية في منع الاتجار بالذخيرة وتحويل وجهتها من مناطق النزاع. وفي ذلك الصدد، تؤكد أوروغواي من جديد دعمها لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، والذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء وفقا للإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها الوارد في مشروع القرار A/C.1/78/L.41، المقدم إلى هذه اللجنة للنظر فيه.

السيدة كوينتيرو كورّيا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): ما زال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتكديسها المفرط وتحويل وجهتها إلى متلقين غير مأذون لهم يشكل مصدر قلق وتهديد للسلام والأمن والتنمية المستدامة والاستقرار العالمي، بسبب إسهامه في حدة النزاعات وإطالة أمدها، وعواقبه الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية وصلته بالعنف – بما في ذلك العنف الجنساني – والجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم. ولا يوجد بلد غير مدرك أو محصن ضد هذه الظاهرة، التي تتسبب بالألم والدمار والموت بشكل يومي. ولذلك، فإننا نشدد على أهمية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب التابع له، إلى جانب الصكوك الأخرى ذات الصلة على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي. ويجب أن نبذل كل جهد ممكن للقيام بكل ما في وسعنا للتخفيف من حدة هذه المأساة العالمية.

وهناك العديد من التحديات الجديدة والقائمة منذ أمد طويل. وتتطلب التطورات التكنولوجية السريعة وقدرة التنظيمات الإجرامية على التكيف أن تتصرف الدول بسرعة، سواء لضمان تنفيذ وفعالية الصكوك الطوعية والملزمة القائمة أو لتوسيع نطاقها وتحديثها. ويجب تعزيز العمل المنسق، لا سيما فيما يتعلق بمراقبة الحدود والجمارك، وإدارة المخزونات، والوسم، وحفظ السجلات والتعقب. ويوفر مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، الذي سيعقد العام المقبل، فرصة لتعزيز تنفيذه، وتعزيز المساعدة والتعاون الدوليين، وتعميق الحوار والعمل بشأن ما نواجه من تحديات مستمرة وجديدة. وكولومبيا، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/78/L.40، المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، إلى جانب جنوب أفريقيا واليابان، تشكر اليابان على تقديمه وعلى قيادتها. وندعو جميع الدول إلى مواصلة دعمها لمشروع القرار السنوي والمشاركة في تقديمه.

لقد أشارت كولومبيا في مناسبات متعددة إلى أن الذخيرة جانب أساسي ومتأصل من جوانب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي بذلك جزء من المشكلة التي يطرحها الاتجار غير المشروع بها وتحويل وجهتها وتكديسها المفرط. لقد أصررنا منذ أكثر من 20 عامًا على ضرورة مراقبة وتنظيم عمليات نقل الذخيرة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك فإننا نرحب باعتماد الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها بدون تصويت. ونأمل أن تساعدنا هذه المجموعة من الالتزامات السياسية، التي تغطي بشكل شامل جميع أنواع الذخيرة التقليدية، من أصغر العيارات إلى أكبرها، على مراقبة الذخيرة التقليدية وإدارتها بشكل آمن ومستدام من أجل منع الاتجار غير المشروع بها وتحويل وجهتها، وكذلك الانفجارات العرضية. ونقدر قيادة ألمانيا ورئاستها للفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. ونؤيد مشروع القرار A/C.1/78/L.41 بشأن ذلك الموضوع، الذي قدمته ألمانيا وفرنسا، وندعو الجميع إلى اعتماده بتوافق الآراء، مع التشديد على أن الهدف النهائي للإطار العالمي هو إنقاذ الأرواح.

تدرك كولومبيا تأثير الألغام المضادة للأفراد على حياة الناس والمجتمعات المحلية وعلى التنمية المستدامة. وتتماشى السياسة

الوطنية للعمل الشامل ضد الألغام المضادة للأفراد مع خطتنا الوطنية للتنمية المعنونة "كولومبيا، قوة الحياة العالمية"، وتعتبر أداة للسلام الشامل وتركز على الناس، وخاصة الضحايا والناجين. ويوجد في كولومبيا حالياً سبع منظمات معتمدة لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، اثنتان منها تديرهما الدولة وخمس منظمات مدنية، بما في ذلك منظمة مكونة من مقاتلين سابقين. وتستطيع كولومبيا اليوم أن تقول إن 80 في المائة من أراضيها الوطنية خالية من الألغام.

لا تزال اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام تواجه تحديات. ويجب أن نواصل توحيد جهودنا لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. وباعتبارنا أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/78/L.39، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام"، فإننا نشجع جميع الدول على مواصلة دعم تنفيذ الاتفاقية وعلى المشاركة في تقديم مشروع القرار.

ويتناقض التطور السريع للتكنولوجيا والوصول الواسع النطاق إليها مع التأخر في التنظيم اللازم لها، كما هو الحال بالنسبة للذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات الجديدة والناشئة المتطورة المطبقة في تصميم واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة. ونؤكد مجددًا أن القانون الدولي موجود وأن هناك حاجة إلى تنظيم كيفية تطبيق هذه التقنيات الجديدة من خلال استخدامه كأساس. ولا يجوز لأي اعتبار تقني أو استراتيجي أن يتعارض مع حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. لذلك من الضروري مواصلة النقاش حول أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل. ويجب أن ينظمها صك دولي ملزم.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها والاتجار غير المشروع بها في وفاة مئات الأشخاص في جميع أنحاء العالم كل عام، مما يؤجج النزاع ويزيد من حدة العنف. وفي عالم أصبح فيه العنف المسلّح منتشراً، بات من الأهمية بمكان أن نوحّد أصواتنا وجهودنا لمعالجة هذه المسألة التي تسلب الأبرياء حياتهم وتمزّق المجتمعات. ولا يزال إنتاج تلك الأسلحة وذخائرها في ازدياد، ولا يزال تحويلها من القنوات القانونية إلى القنوات غير القانونية وسوق المتلقين غير المأذون لهم مشكلة متزايدة التعقيد. ويسهم تحويل وجهة الأسلحة في تمكين المنظمات الإجرامية في مجالات مثل نشاط المخدرات وفي وجود الجريمة المنظمة نفسها، مما يهدد حماية الناس ويعوق تهيئة بيئة لتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والمستدامة.

وترى غواتيمالا أنه من المهم جدا التحرك نحو اتخاذ تدابير أكثر صرامة وتعزيزها. وفي هذا الصدد، تشكل معاهدة تجارة الأسلحة معلماً بارزاً في تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وقد رحبنا باعتمادها قبل تسع سنوات، إيماناً منا بأنه سيكون لها أثر كبير على أمن سكاننا. ونكرر الإعراب عن اقتناعنا بأن نجاح المعاهدة يعتمد على حسن نية الدول، بما في ذلك الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة، في التنفيذ الفعال لكل حكم من أحكام المعاهدة. ونصرّ على أن التزامات الدول الأطراف في ذلك الصك تتجاوز مجرد المساهمات المالية.

ونحن متفائلون بشأن إنشاء برنامج تدريب للزمالات لتعزيز المعرفة التقنية وبناء قدرات البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في المجالات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبدورها، أولت غواتيمالا اهتماماً خاصاً بالفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. وهي ترحب باعتماد تقرير الفريق النهائي (انظر A/78/111)، الذي أنشئ بموجبه الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها – وهي خطوة بالغة الأهمية، لا سيما بسبب الحاجة إلى إدراج ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل صريح.

بالإضافة إلى ذلك، نؤيد توصيات الأمين العام الواردة في الخطة الجديدة للسلام الرامية إلى تعزيز وتطوير وتنفيذ الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية وخرائط الطريق للتصدي للتحديات المتعلقة بتحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وانتشارها

وإساءة استخدامها. ونذكر بأهمية اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وندعو جميع الدول غير الموقعة عليها إلى التوقيع والتصديق عليها. علاوة على ذلك، تدين غواتيمالا بشدة استخدام الذخائر العنقودية من قبل أي جهة كانت وتحت أي ظرف من الظروف، لأنها تشكل انتهاكاً للمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

تولى الرئيس رئاسة الجلسة.

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. فعواقب استخدامها، كما أظهرت الأحداث الأخيرة، مدمرة وآثارها المروعة غالباً ما تكون عشوائية. ونذكّر بأهمية احترام القانون الدولي الإنساني وبمسؤولية الدول عن حماية سكانها المدنيين. وتدين غواتيمالا استخدام أي سلاح عشوائي الأثر، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. لذلك يجب حظر التقدم العلمي والتجاري في مجال الذكاء الاصطناعي واستخدام التكنولوجيا لتطوير أسلحة جديدة عن طريق صك ملزم قانوناً. فما يسمى بالروبوتات القاتلة أو الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل تشكل خطراً جسيماً على البشرية إذا لم يسيطر عليها إنسان. كما أن الحالة الراهنة تنطوي على تحديات كبيرة في إطار بحثنا عن السلام والأمن الدوليين. وقد آن أوان العمل وإنهاء المعاناة والخسائر في الأرواح البشرية. ونؤكد مجدداً على أهمية الوفاء بالالتزام بتحقيق عالم يفضي فيه الحوار إلى بناء السلام، للتغلب على الخوف والموت.

السيدة سيونغ – مي يون (جمهورية كوريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): كما يشير الأمين العام في خطته الجديدة للسلام، نقف الآن عند منعطف يفصل نظام ما بعد الحرب الباردة عن نظام عالمي جديد. وفي ظل النظام الجديد، يتزايد تعقيد بيئة النزاع بوتيرة سريعة، في ظل التقدم العلمي والتكنولوجيات الكاسحة الناشئة، كما تطرح الأسلحة التقليدية تحديات جديدة ومتعددة الأبعاد من حيث تطورها التقني وتكديسها المزعزع للاستقرار. لذا ينبغي أن نطوّر استجابتنا لمواجهة تلك التحديات.

نجحت معاهدة تجارة الأسلحة، باعتبارها أول صك ملزم قانوناً ينظم تجارة الأسلحة التقليدية، في تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال النقل الدولي للأسلحة التقليدية. إن جمهورية كوريا، خلال رئاستها للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في الفترة الممتدة من 2022 إلى 2023، قد ركزت على ثلاثة مجالات من أجل تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة تنفيذاً كاملاً وفعالاً، وهي: تعزيز نظام مراقبة الصادرات المحلية لكل دولة، وتشجيع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة بدرجة أكبر، وتوسيع عضوية معاهدة تجارة الأسلحة. في هذا الصدد، توصل المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة إلى قرار بتوافق الآراء، يقضي بإشراك قطاع الصناعة بناء على ورقة عمل الرئيس. كما شدد المؤتمر على أهمية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وستواصل جمهورية كوريا العمل على تحقيق تلك الأهداف.

تدرك جمهورية كوريا الآثار الضارة المترتبة على السلام والأمن الدوليين التي يمكن لأن تكون لتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. في هذا الصدد، تعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وصكه الدولي للتعقب، وتؤكد من جديد التزامها ببرنامج العمل وبالصك الدولي للتعقب. ويرحب وفد بلدي أيضاً بأن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها قد اعتمد تقريره النهائي (انظر A/78/111) بتوافق الآراء في حزيران/يونيه.

وتولي جمهورية كوريا أهمية كبيرة لا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة فحسب، بل للتقليل من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة التقليدية أيضاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤيد جمهورية كوريا أهداف ومقاصد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وتشارك بشكل حثيث في الجهود الدولية لمساعدة المتضررين من الألغام

الأرضية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، قدمت جمهورية كوريا مساهمات مالية للصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري دعماً لإزالة الألغام الأرضية. وقد انتُخبت جمهورية كوريا رئيسة لمجلس مستشاري الصندوق الاستئماني الدولي في نيسان/أبريل وستظل تكرس جهودها للتخفيف من الأضرار الناجمة عن الألغام الأرضية.

وما فتئت جمهورية كوريا تدعو بقوة إلى تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة التي ترسي توازنا بين الشواغل الأمنية للدول الأطراف واعتباراتها الإنسانية. وبشكل خاص، نرحب بالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. فقد اعتمد فريق الخبراء الحكوميين تقرير دورة عام 2023 (CCW/GGE.1/2023/CRP.2) الذي تضمن النهج ذي المستويين لتوضيح حظر هذه الأسلحة وتنظيمها، بناء على الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وتوافق جمهورية كوريا على ضرورة مواصلة فريق الخبراء الحكوميين جهوده للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأطر المعيارية والتشغيلية للتكنولوجيات الناشئة في هذا المجال. ولذلك، فإننا نتطلع إلى إسناد الولاية المقبلة لهذا الفريق خلال الاجتماع التالي للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد أحدث الذكاء الاصطناعي تحولات في كل جانب من جوانب حياتنا في العالم. وليس المجال العسكري استثناءً. ويُسجَّل اهتمام متزايد بمناقشة استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. وعلى خلفية ذلك، ستتسلم جمهورية كوريا الشعلة التي حملتها هولندا، بصفتها البلد المضيف للقمة الثانية لتسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري في عام 2024. ونأمل أن تجمع هذه القمة الثانية مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وأن تسهل المناقشات المركزة حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. وتتطلع جمهورية كوريا إلى تقديم معلومات أكثر تفصيلاً في الوقت المناسب.

وتعرب جمهورية كوريا عن قلقها الشديد إزاء ما يفضي إليه التعاون العسكري بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تقويض لنظام عدم الانتشار العالمي، مما يهدد الاستقرار والأمن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا والعالم بأجمعه. ونؤكد من جديد موقفنا الثابت بأن جميع عمليات نقل الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإليها، والتعاون التقني بشأن برامجها الخاصة بالأسلحة التقليدية، وجميع برامج أسلحة الدمار الشامل ومركبات الإطلاق الفضائي تنتهك بشكل مباشر عدة قرارات لمجلس الأمن. ونحث روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف هذه الأنشطة غير المشروعة على الفور.

السيد غويرا (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): لا تزال الأرجنتين ملتزمة بنزع سلاح المدنيين، وتدمير المواد، وزيادة التوعية، ومنع العنف باستخدام الأسلحة، وتعزيز البحث والتطوير اللذين يهدفان إلى وضع سياسات جنائية متعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية وعدم انتشارها. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أهمية الآليات والصكوك الدولية في هذا المجال – معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وصكه الدولي للتعقب، وبروتوكول الأسلحة النارية – وندعو إلى مواصلة استكشاف أوجه التآزر ومختلف سبل التعاون فيما بينها.

ولما كانت الأرجنتين إحدى الدول المشاركة في صياغة معاهدة تجارة الأسلحة، فهي تسند إليها دوراً محورياً وتواصل العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي عليها. فالمعاهدة صك أساسي يحدد ثلاثة أبعاد أساسية لتجارة الأسلحة، هي الإنتاج والتجارة المسؤولة وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يشكّل تنفيذها الفعال وإضفاء الطابع العالمي عليها خطوتين مهمتين للغاية نحو إنشاء نظام تجاري شفاف ومسؤول من أجل منع انتشار الأسلحة التقليدية واستخدامها ضد المدنيين من خلال وضع معايير ومحددات ومقاييس مشتركة لجميع الدول للترخيص بنقلها. وبناء على ذلك، نشجع على تعزيز منتديات تبادل المعلومات

بشأن تحويل وجهة الأسلحة، وهو ما دعونا إليه خلال رئاستنا للمؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2020. كما نؤكد مشاركة وكالتنا الوطنية للمواد الخاضعة للرقابة هذا العام. ويستتبع التزام الأرجنتين بالمعاهدة أيضاً وضع سياسات وتدابير لمنع العنف الجنساني. وفي هذا السياق، نؤكد اقتراحنا بإعداد دليل للممارسات الجيدة في مجال مراقبة الأسلحة من أجل منع العنف الجنساني، سعياً لتعزيز أدوات التقييم الفعال للمخاطر المقترنة بعمليات نقل الأسلحة التقليدية.

ونسلط الضوء على الدعم الذي تقدمه الأرجنتين منذ فترة طويلة لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وأهمية مواصلة تعزيز المنظور الجنساني، والتطورات الأخيرة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتصنيع والتكنولوجيا والتصميم، ولا سيما الأسلحة المصنوعة من البوليميرات والأسلحة ذات التصميم التجميعي والأسلحة النارية المنتجة بالطباعة ثلاثية الأبعاد.

علاوة على ذلك، نرحب باعتماد الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها بتوافق الآراء، في سياق الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، كما نشكر رئيسه، ألبرخت فون فيتكه من ألمانيا، على الشفافية في إدارة أعماله. ونود أن نسلط الضوء، في ذلك الإطار العالمي، على تدابير مهمة بالنسبة لوفد بلدنا، مثل إدراج نهج وقائي لمواجهة العنف الجنساني عند إجراء تقييمات لمخاطر تحويل وجهة الذخيرة التقليدية قبل نقلها، وتدميرها باعتبارها الطريقة المفضلة للتخلص من الذخيرة المتقادمة، وهي سياسة تروج لها سلطتنا الوطنية محلياً على أساس أن التخلص من الذخيرة المتقادمة يساعد في منع تداولها في الأسواق غير المشروعة.

وتؤكد الأرجنتين من جديد التزامها في هذا المضمار وتعترف بالتحديات الناشئة التي تمثلها التكنولوجيات في مجال المنظومات ذاتية التشغيل. في هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن الأرجنتين، إلى جانب بلدان أخرى، قد قدمت اقتراحاً لصك ملزم قانوناً في شكل بروتوكول إضافي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بهدف إرساء محظورات وقواعد تنظيمية للتكنولوجيات الناشئة في مجال الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

تشكّل الاتفاقية وبروتوكولاتها أدوات رئيسية في سياق نزع السلاح وتنظيم التسلح والقانون الدولي الإنساني. ويأمل بلدنا النجاح في إضفاء الطابع العالمي على الصكوك القانونية، مع مراعاة ضرورة احترام المبادئ والأهداف الإنسانية المنصوص عليها، وتجنب أي تحفظات قد تتعارض مع موضوع الاتفاقية وبروتوكولاتها والغرض منها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدماً، أود أن أتناول عدة مسائل تنظيمية تتعلق بعمل اللجنة. كما أُعلن في بداية هذه الجلسة، لا تزال لدينا قائمة طويلة من المتكلمين للمجموعات المتبقية في المناقشات المواضيعية. وكذلك الأمر، بسبب ارتفاع عدد البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد هذا العام، سنستمع إلى عدد أقل من البيانات في كل جلسة في اللجنة.

ونظراً لضيق الوقت المتبقي لاستنفاد قائمة المتكلمين في الجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية، أود أولاً أن أقترح أن تعقد اللجنة الأولى جلسة عامة إضافية غداً، الثلاثاء 24 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة 10/00. وستُعقد هذه الجلسة في غرفة الاجتماعات 2 مع الإعلان عنها في يومية الأمم المتحدة.

ثانياً، تسهيلاً لإدارة الوقت، سأطلب أيضاً من المشاركين في حلقة النقاش القادمة تقليل مدة بياناتهم إلى خمس دقائق. واستناداً إلى التقدم المحرز بحلول يوم الأربعاء من هذا الأسبوع، سانظر في إمكانية عقد اللجنة لجلسة عامة إضافية ثانية صباح يوم الخميس، إذا لزم الأمر.

أخيراً، وبناء على الجدول الزمني المستجد للجلسات طوال اليوم لمعظم هذا الأسبوع، يُقترح أن تستمع اللجنة إلى طلبات البيانات التي

سيُدلى بها ممارسة لحق الرد في نهاية كل يوم، بدلاً من الاستماع إليها في نهاية كل مجموعة مواضيعية.

نعتقد أن هذه التدابير ستمكّن اللجنة من استنفاد قائمة المتكلمين في المناقشات المواضيعية في الوقت المناسب والالتزام بجدولها الزمني لبدء مرحلة البت يوم الجمعة، 27 تشرين الأول/أكتوبر.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في المضي قدماً على هذا النحو، أي عقد جلسة إضافية يوم الثلاثاء 24 تشرين الأول/أكتوبر، وإجراء الترتيبات اللازمة لعقد جلسات إضافية يوم الخميس 24 تشرين الأول/أكتوبر، بناء على التقدم المحرز في استنفاد قائمة المتكلمين في المناقشات المواضيعية هذا الأسبوع، وتقليل الوقت المحدد لبيانات مقدمي الإحاطات والمشاركين في المناقشة هذا الأسبوع إلى خمس دقائق، وأخيراً، الاستماع إلى البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد في نهاية اليوم هذا الأسبوع؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ما زالت لدينا خمس دقائق متبقية. يمكننا الاستماع إلى بيان آخر.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): يعيش المجتمع الدولي اليوم أوضاعاً أكثر خطورة نظراً لوقوع خسائر غير متناسبة في صفوف المدنيين بسبب استخدام الأسلحة التقليدية، مما يتطلب اتخاذ إجراء فوري. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن تتذكر جميع الدول روح الأطر الدولية للأسلحة التقليدية وأن تضمن تنفيذها بشكل حازم. في هذا الصدد، ترحب اليابان بالنهج الذي يركز على الإنسان في نزع السلاح، وهو النهج المبين في الإجراء 7 من خطة الأمين العام الجديدة للسلام.

لقد أصبحت الحاجة إلى تعميم الأطر ذات الصلة وتنفيذها بفعالية ملحة أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان ترحيباً حاراً بانضمام أندورا إلى معاهدة تجارة الأسلحة، وانضمام نيجيريا وجنوب السودان إلى اتفاقية الذخائر العنقودية. وتود اليابان أن تغتنم هذه الفرصة لتحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلى الصكوك القانونية المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وعلى تنفيذ هذه الصكوك.

وتعتقد اليابان اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي لنا أن نجدد التزامنا بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها. فلهذه الأسلحة مجموعة واسعة من الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنها لا تزال مصدراً لانعدام الأمن الإقليمي. وكانت اليابان قد قدمت، بالاشتراك مع كولومبيا وجنوب أفريقيا، مشروع القرار A/C.1/78/L.40، المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه". إن هذا القرار ما برح يُتخذ بتوافق الآراء منذ عام 2001، وتأمل اليابان بصدق أن يتم اتخاذه هذا العام، بدعم واسع من المجتمع الدولي.

وترحب اليابان أيضاً بالاختتام الناجح لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، وبتقريره النهائي (انظر A/78/111) الذي يوجز إطاراً عالمياً لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

يمثل عام 2025 علامة فارقة مهمة لنا جميعاً في تحقيق عالم خالٍ من الألغام. وقد قررت اليابان الترشح لرئاسة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في عام 2025.

وفي السنة المالية 2022، تجاوزت مساهمة اليابان في إزالة الألغام والذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة 52 مليون دولار في 22 دولة. وما فتئت اليابان مؤيداً قوياً لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية منذ قبولها لهاتين الاتفاقيتين، ولا تزال ملتزمة بالقيام بدور نشط مستفيدة من خبراتها وتجاربها.

وفي ظل البيئة الأمنية الصعبة الحالية، تدرك اليابان القيمة المتزايدة للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة كإطار تنظيمي متعدد الأطراف للأسلحة التقليدية وللقانون الدولي الإنساني. وترحب اليابان بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل هذا العام

(CCW/GGE.1/2023/CRP.2) وبالتقدم الكبير الذي أحرزه الفريق. ومن المفيد أننا توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة عدم استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل إذا كان يتعذر الامتثال للقانون الدولي الإنساني لدى استخدامها. ومع أن ذلك قد ينطوي على بعض الحساسيات، بات من المهم البناء على الاعتراف المشترك بين أصحاب المصلحة، ضمن إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وترحب اليابان، كمبادرة ذات صلة بالموضوع، بمشروع القرار الجديد A/C.1/78/L.56 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي قدمته النمسا، لتجديد الزخم لفريق الخبراء الحكوميين الحالي. وتعتقد اليابان أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ضمن إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، سيظل المحفل الأنسب لوضع القواعد الدولية بشأن تلك المنظومات. وستشارك اليابان بشكل بنّاء في مناقشات الفريق لتوضيح الإطار المعياري والتشغيلي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

أخيراً وليس آخراً، هناك أيضاً حاجة ملحة للمضي قدماً في النقاش حول الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي والاستقلالية. فالذكاء الاصطناعي والاستقلالية يعززان فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، ونظراً للمخاطر المحتملة التي يمكن أن تشكلها هذه التكنولوجيا، يتعين علينا مواكبة سرعة تطورها لكفالة أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري مسؤولاً وشفافاً وقائماً على القانون الدولي.

في الختام، تبقى الأطر الدولية للأسلحة التقليدية ذات أهمية قصوى لتعزيز الأمن البشري وتحقيق عالم أكثر أمناً للجميع. ولا تزال اليابان ملتزمة ومستعدة للعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لدفع الأمور إلى الأمام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. ستجتمع اللجنة من جديد بعد ظهر اليوم في غرفة الاجتماعات هذه لمواصلة المناقشات المواضيعية في إطار مجموعة الأسلحة التقليدية.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.